البحوث والدراسات

ملامح التوزع السكاني في قطر خلال الفترة (من ١٩٧٠-٢٠٠٤م)

د. نورة يوسف مبارك الكواري *

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار التباين المكاني لتوزع السكان وكثافتهم، واستمرار خلل هذا التوزع في قطر على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ، إضافة إلى قياس الهيمنة الحضرية لمدينة الدوحة وأثر التمركز الشديد للخدمات فيها على بروز العلاقة غير المتوازنة بين الريف والحضر.

وتنقسم قطر إلى نطاقين في توزع السكان : نطاق معمور يمتد على الساحل الشرقي تتوسطه مدينة الدوحة ، ويتركز فيه ما يزيد على ٩٥٪ من إجمالي السكان ، في مساحة تقل عن نصف مساحة الدولة . ونطاق غير معمور يمتد شمال قطر وجنوبها وغربها، وفي بعض المناطق هنا ينعدم العمران تماماً ؛ مما يبين عدم التوازن بين المعمور واللا معمور القطري .

وعند دراسة توزع السكان على مستوى البلديات يتبين أن هناك تبايناً كبيراً بين البلديات وتركزاً شديداً لنحو ٥٠٪ من السكان في بلدية الدوحة عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٧م ، وقد كان لزيادة معدلات التنمية في البلديات الأخرى أثره في انخفاض نسبة سكان الدوحة إلى ٤٥,٦٪ و ٣٧,٢٪ عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦م ، لصالح بلدية الريان .

يتسم النمو الحضري بمعدلاته العالية؛ حيث بلغ المعدل السنوي للتحضر نحو ١٣,٥٪ بين ١٩٧٠ و١٩٨٦م بسبب عامل الهجرة سواء الخارجية وهي ذات الحجم الأكبر، والداخلية التي لا يمكن الاستهانة بها . وقد شكل السكان الحضر ٩٩٪ من السكان عام ٢٠٠٤م .

أما السكان الريفيون فقد ارتفعت نسبتهم في البلديات التي تقع مساحات واسعة منها في وسط الدولة أو تقع بكاملها فيها ؛ حيث تحتوي على كثير من المزارع مثل الغويرية وأم صلال والشمال .

* دكتوراه في الجغرافيا ، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٤م، أستاذ مشارك في الجغرافية البشرية، برنامج الجغرافيا، قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، دولة قطر.

وهناك تفاوت كبير بين الكثافة العامة والكثافة الصافية للسكان ، واختلاف كبير بينهما في داخل البلديات، وإن تفوقت بلدية الدوحة في نوعي الكثافة على البلديات الأخرى بسبب تركز السكان وصغر المساحة .

وبقياس درجة التركز السكاني اتضح استمرار عدم تغير التوزع السكاني في قطر خلال ٢٠ عاماً، حيث لم تنخفض عن ٦٩,٤٪ عام ٢٠٠٦م بعد أن كانت ٧٤,٧٪ عام ١٩٨٦م .

وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات التي تركز على ضرورة تحديد النطاق العمراني للمدن المتوقع نموها كالخور والوكرة ، وسن التشريعات والقوانين التي تساعد السكان على الانتقال للسكن والعمل خارج مدينة الدوحة ، والابتعاد في إعداد المخططات العمرانية عن التصميمات عالية المستوى والباهظة التكاليف وغير الملائمة للنمط العمراني الخليجي .

مقدمــة:

تعد دراسة السكان من أهم الدراسات التي يعتمد عليها التخطيط السليم للتنمية البشرية؛ لأن السكان يمثلون الموارد البشرية في المجتمع، وهم الذين يشكلون التكوين الاجتماعي والاقتصادي والحضاري فيه [١] . ويعد توزع السكان لأي مجتمع بُعداً مهماً من أبعاد دراسة السكان في جغرافية التنمية؛ ذلك أن توزع السكان وكثافتهم يعبر عن علاقتهم بالأرض متأثراً بمجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية ومؤثراً فيها، وقد تزايد الاهتمام بالدراسات السكانية بصفة عامة، وأنماط التوزع السكاني بصفة خاصة في الدول النامية في ضوء خطط التنمية البشرية ومشروعاتها، حيث تعتمد الخطط التنموية في نجاحها على وجود قاعدة عريضة من البيانات، يأتي توزع السكان في مقدمتها؛ نظراً للتأثير المتبادل بين السكان والتنمية [٢] .

(١) سلامة الشواف و زهير زاهد، (١٩٨٨م)، السكان والتخطيط للتنمية العمرانية في مدن المملكة العربية السعودية، مجلة البلديات، العدد ١٦، ص ٤٣.

(٢) رشود بن محمد الخريف ، (٢٠٠٣م) ، السكان : المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، الرياض ، ص ص ٨٧– ٨٨ .

وهناك الكثير من الباحثين والمهتمين بالدراسات السكانية الذين تطرقوا إلى موضوع المشكلة السكانية في قطر، محاولين عرضها، ووضع تصورات أو حلول لها كل من وجهة نظره . والمشكلة السكانية في قطر ليست في حجم السكان أو معدل زيادتهم المرتفع ولا في تركيبتهم السكانية فقط، إنما في سوء التوزع الجغرافي لهم على رقعة الدولة أيضاً، هذا التوزع الذي يبيّن لنا صورة من صور الخلل السكاني في دولة قطر، والمنطبع في الأذهان بالازدواجية السكانية من خلال تعدد الجنسيات الوافدة.

ولا يختلف التوزع السكاني في قطر عن نظيره في معظم الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة، حيث تأثر بالوضع التنموي الفريد وتركزت أنشطته في المدن الرئيسة التي لم تنمُ بسرعة فحسب، بل إنها نمت بطريقة غير طبيعية بالنسبة لسائر المراكز الحضرية الأخرى[٣] . ولعل هذا يعود إلى نمط التحضر الفجائي السريع أو ما يعرف بالاختزال الحضاري [٤]، بسبب التغيرات الفجائية في الموارد الاقتصادية وسبل إنتاجها ، وما ترتب عليه من تطور اقتصادي انصب على نمو المراكز الحضرية بمعدلات فلكية نتيجة للهجرة البشرية الأجنبية، التي أحدثت تلك الفجوة الواسعة بين المدن الكبرى والمدن المتوسطة والصغيرة في الدول الخليجية .

وقد شهدت دول الخليج العربي تزايداً مستمراً في نسبة التحضر منذ منتصف القرن العشرين ، ولكنها تجاوزت معظم دول العالم في سرعة التحضر، حيث إن بعض هذه الدول كادت تصبح حضرية بالكامل مثل الكويت ، التي يضاف إليها قطر والبحرين في قائمة العشرين دولة الأكثر تحضراً في العالم عام ٢٠٠٠م [٥] . أما في عام ٢٠٠٤م فقد راوحت نسبة التحضر بين ٧٦٪

(٣) رياض طبارة، (١٩٨٨م) ، تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٠٩، ص ص ٧٨– ٧٩ .

(٤) فتحي أبو عيانة، (١٩٨٧م)، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ص ١١٦.

(٥) رشود بن محمد الخريف، (٢٠٠٧م)، الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٠ ، الكويت ، ص ٤٠.

و ٩٧٪ لكل من سلطنة عُمان والكويت على الترتيب [٦] .

ونظراً لتركز السكان في دول الخليج العربي في المدن والمراكز الحضرية الكبرى ، وزيادة هيمنة العواصم على المدن المتوسطة والصغيرة ، واستمرارية معدلات التحضر السريعة ، فإن التوزع السكاني يحتاج إلى وضع استراتيجيات مناسبة للحد من النمو المتعاظم للعواصم والمدن الكبيرة .

المصادر الإحصائية :

في هذا البحث سوف يتم الاعتماد على البيانات المنشورة من تعدادات ١٩٨٦م،١٩٩٧م، ٢٠٠٤م ، لاشتمالها على بيانات تفصيلية تساعد على دراسة توزع السكان وكثافتهم، بالإضافة إلى البيانات غير المنشورة منها، التي تتعلق ببيانات كل من الحضر والريف . كما تم استخدام بعض بيانات ١٩٧٠م، التي تساعد على إجراء المقارنات وإبراز التباين المكاني، إلى جانب نتائج مسح القوى العاملة في مارس ٢٠٠٦م .

تنقسم قطر بحسب تعدادي ١٩٩٧م و ٢٠٠٤م إلى عشر بلديات هي الدوحة، الريان، الوكرة، أم صلال، الخور، الشمال، الغويرية، الجميلية، جريان البطنة، ومسيعيد، كما في الشكل رقم (١)، وكانت قبل ذلك تسع بلديات في تعداد ١٩٨٦، حيث أضيفت بلدية مسيعيد بقرار مجلس الوزراء رقم (٧) لسنة ١٩٩٠م . ولم تكن البلديات بوصفها الإداري القانوني في قطر قد استقرت إلا بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢م لإنشاء بلديات جديدة، مع تحديد حدود كل بلدية، ولذلك فدراسة التوزع السكاني بحسب الأقسام الإدارية تكون أكثر دقة وقابلة للمقارنة ابتداء من تعداد ١٩٨٦م ، أما قبل ذلك فلم تكن الحدود الإدارية لـ «البلديات» قد تبلورت بعد .

(٦) المرجع السابق ، ص ٤١ .

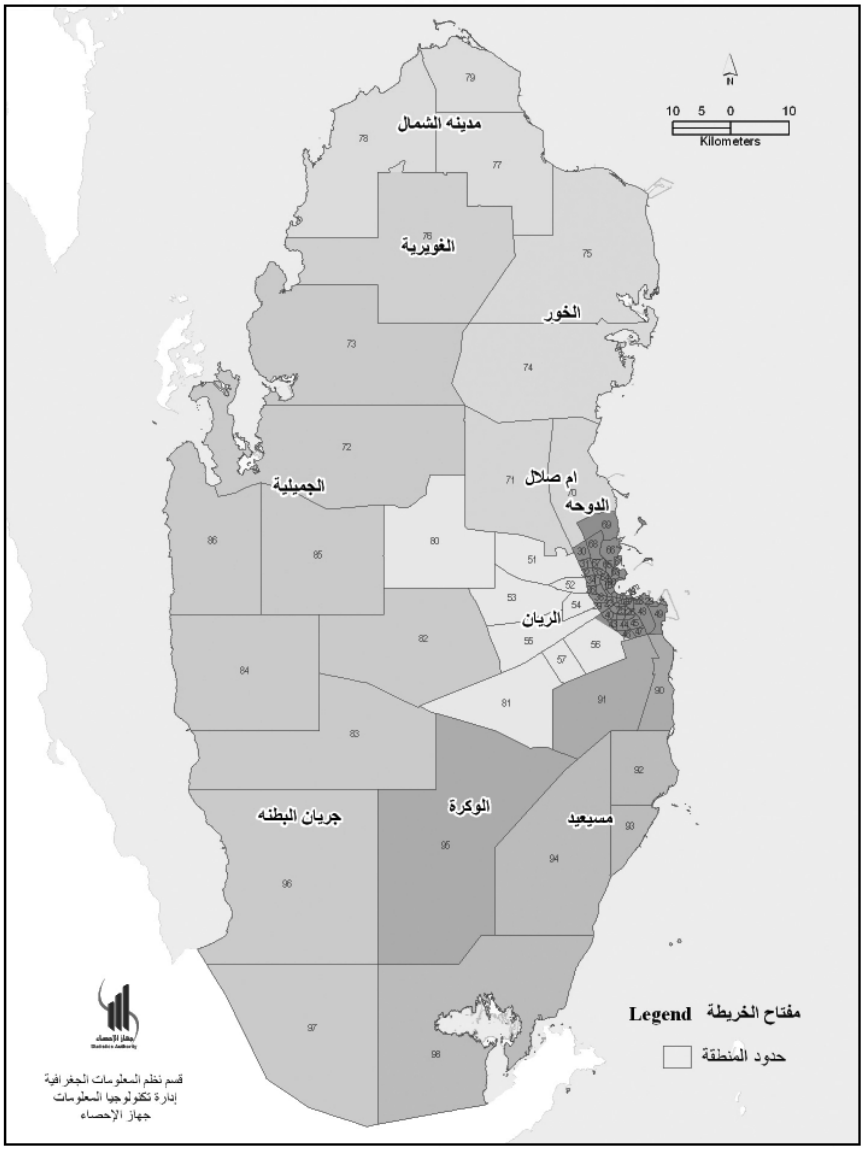

الشكل رقم (١) ـ توزيع البلديات في قطر

الدراسات السابقة :

على الرغم من تعدد الدراسات التي تطرقت للسكان في دول الخليج العربي سواء كانت دراسات للإقليم ككل أم دراسات منفردة للدول ، فإن ما تناول التوزع السكاني والنمو الحضري منها قليل ، ومحدود – بحسب علم الباحثة. ولا يمكن إغفال الإشارة إلى أن توزع السكان كان محوراً أساسياً في معظم الدراسات السكانية عن الخليج ، وفي حين كانت دراسة **الخياط (١٩٨٢م)** [٧] من أقدم الدراسات التي تناول الفصل الخامس فيها توزع السكان والتحضر في الدول الخليجية ، جاءت دراسة **الخريف (٢٠٠٧م)** [٨] كأحدث الدراسات التي اهتمت بالتوزع الجغرافي والتحضر ، وفيما بين هاتين الدراستين هناك عدد من الدراسات التي ركزت على دولة دون الأخرى، ومنها دراسة **إبراهيم (١٩٨٥م)** [٩] عن سكان الكويت، ودراسة **جريل (١٩٨٨م)** [١٠] عن التحضر في دول الخليج العربية ودراسة **السويفي (١٩٨٩)** [١١] عن السكان والعمران في سلطنة عُمان، كما درس **الشافعي (١٩٩٤م)** [١٢] دور الصناعة في إعادة توزع السكان في الخليج العربي ، وقد كان للتوزع السكاني نصيب من دراسة **الربدي (٢٠٠٥م)** [١٣] .

---

(٧) حسن الخياط، (١٩٨٢م)، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر .

(٨) رشود بن محمد الخريف، (٢٠٠٧م)، مرجع سبق ذكره .

(٩) أحمد حسن إبراهيم، (١٩٨٥م)، سكان الكويت دراسة جغرافية ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٢ ، الكويت .

(١٠) ن. س. جريل، (١٩٨٨م)، التحضر في دول الخليج العربية ، ترجمة خالد العنقري ، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت.

(١١) إيزيس السويفي، (١٩٨٩م)، السكان والعمران في سلطنة عُمان ، سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط ، العدد ٧٤ ، جامعة عين شمس .

(١٢) نظام عبدالكريم الشافعي، (١٩٩٤م)، المدن الصناعية في الخليج العربي ودورها في إعادة توزيع السكان والنشاط الاقتصادي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر.

(١٣) محمد بن صالح الربدي، (٢٠٠٥م)، دراسات في سكان المملكة العربية السعودية ، الرياض .

ومن الدراسات التي اهتمت بتناول التحضر والتوزع السكاني دراسة **العريفي (١٩٨٦م)** [١٤] ودراستا **الصباح وغنيم (١٩٨٧م)** [١٥] عن التوزع الجغرافي للسكان في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة ، ودراسة الخريف (١٩٩٨م) [١٦] عن التوزع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ، ثم تناولت **الصباح وعزت (٢٠٠٦م)** [١٧] ملامح التوزع السكاني والعمراني في الكويت خلال فترة ما قبل التعدادات . وباستثناء دراستي **الكواري (٢٠٠٢)** [١٨] و**الكبيسي وآخرين (٢٠٠٦)** [١٩] ـ اللتين انصبت الأولى منهما على الهيمنة الحضارية للدوحة، في حين تناولت الثانية النمو الحضري والهجرة الداخلية في قطر ـ فإنه لا توجد دراسات كان التوزع السكاني في قطر محور اهتمامها ، ولعل هذا أحد أبرز أسباب اختيار هذا الموضوع للدراسة، التي تهدف إلى تحقيق ما يأتي :

١- دراسة التوزع الجغرافي لسكان قطر، وإظهار التباين المكاني لتوزعهم وكثافتهم .

---

(14) El-Arifi ,Salih A. (1986), The Nature of Urbanization in the Gulf Countries, Geo .Journal ,vol ,13 Part.3

(١٥) أ - أمل يوسف الصباح ، (١٩٨٧م)، تطور التوزيع الجغرافي للسكان بدولة الكويت ، جامعة الكويت .

ب- عبدالحميد غنيم، (١٩٨٧م)، التوزيع الجغرافي لسكان الإمارات العربية المتحدة، رسائل جغرافية، العدد ٩٧، قسم الجغرافيا ، جامعة الكويت .

(١٦) رشود بن محمد الخريف، (١٩٩٨م)، التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة (١٣٩٤- ١٤١٣هـ)، رسائل جغرافية، العدد ٢١١، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت .

(١٧) أمل يوسف الصباح و حمدي علي عزت، (٢٠٠٦م)، ملامح التوزيع السكاني والانتشار العمراني في الكويت في مرحلة ما قبل التعدادات ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٨ ، جامعة الكويت .

(١٨) نورة يوسف الكواري، (٢٠٠٢م)، توزيع السكان والهيمنة الحضرية كمحددات للتنمية في قطر، المؤتمر السنوي ٣٢ لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموغرافي، القاهرة .

(١٩) محمد علي الكبيسي وآخرون، (٢٠٠٦م)، النمو الحضري والهجرة الداخلية، الدراسات الخلفية للسياسات السكانية في دولة قطر ، اللجنة الدائمة للسكان، مجلس التخطيط ، الدوحة .

٢- إلقاء الضوء على استمرار خلل التوزع السكاني في قطر لمدة تزيد على الثلاثين عاماً على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي .

٣- قياس الهيمنة الحضرية وأثر التمركز الشديد للخدمات على النمو الحضري المتعاظم لمدينة الدوحة، وبروز العلاقة غير المتوازنة بين الحضر والريف، التي تسير لصالح الدوحة الكبرى على نمو بقية المراكز الحضرية .

٤- دعوة المخططين إلى إعادة النظر في سياسة توزيع السكان، من خلال الإفادة من القاعدة الاقتصادية في أقاليم قطر ومناطقها المختلفة، وتوصيل الحضرية إلى عدد أكبر من المراكز المتوسطة والصغيرة، وخاصة في القطاع الشمالي نتيجة لتنمية الاستثمارات الصناعية المتعلقة بالغاز الطبيعي والسياحة البيئية .

التوزع الجغرافي للسكان :

بلغ عدد سكان قطر في بداية السبعينيات ١١١١٣٣ نسمة ، وتزايد حتى بلغ ٣٦٩٠٧٩ نسمة عام ١٩٨٦م؛ بمعدل نمو سنوي بلغ ١٤,٥٪ [٢٠]، وفي عام ١٩٩٧م ارتفع عدد السكان إلى ٥٢٢٠٢٣ نسمة؛ بمعدل نمو سنوي قل عن معدل الفترة السابقة، وإن كان مرتفعاً، إذ بلغ ٣,٨٪، وقد تزايد عدد السكان إلى أن بلغ ٧٤٤٠٢٩ نسمة عام ٢٠٠٤م؛ بمعدل نمو سنوي ارتفع إلى ٦,١٪ بين التعدادين الأخيرين كما في الجدول رقم (١) . ولعل في حجم الزيادة بين التعدادين وبخاصة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤م ما يوضح لنا ارتباط الزيادة السكانية في قطر بارتفاع أسعار البترول، وانتهاء فترة ضغط الإنفاق المترتبة على تراجع اقتصاديات الدولة خلال التسعينيات .

(٢٠) تم استخراج جميع معدلات النمو السكاني من تطبيق المتوالية العددية . انظر:

فتحي أبو عيانة ، (١٩٨٧م) ، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص ٢٣٤- ٢٣٥ .

الجدول رقم (١)

تطور حجم السكان خلال الفترة بين ١٩٧٠–٢٠٠٨م

السنة	السكان	حجم الزيادة بين التعدادين	معدل النمو ٪
١٩٧٠	١١١١٣٣	–	–
١٩٨٦	٣٦٩٠٧٩	٢٥٧,٩٤٦	١٤,٥
١٩٩٧	٥٢٢٠٢٣	١٥٢,٩٤٤	٣,٨
٢٠٠٤	٧٤٤٠٢٩	٢٢٢,٠٠٦	٦,١
٢٠٠٦	٨٣٤٧٥٤	٩٠٧٢٥	٦,١
٢٠٠٨ (*)	١٤٤٨٤٤٦	٦١٣٦٩٢	٣٦,٨

المصدر : ١– التعدادات السكانية .

٢– محمد حسن الجابر ، (١٩٧٧م) ، الجغرافية البشرية لدولة قطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ١٤٣ .

٣– مجلس التخطيط، (٢٠٠٦م)، مسح القوى العاملة بالعينة، جهاز الإحصاء، الدوحة، ص ٤١ .

٤– مجلس التخطيط، (٢٠٠٨م)، تقدير السكان عام ٢٠٠٨م ، جهاز الإحصاء .

(*) حتى منتصف عام ٢٠٠٨م.

ومعدل النمو من حساب الباحثة .

إن استمرار معدلات الهجرة الوافدة أدى إلى زيادة عددية في السكان، بلغت ٩٠٧٢٥ نسمة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦م، بالمعدل نفسه للنمو السابق. وفي منتصف عام ٢٠٠٨م تضاعف عدد السكان، توصل إلى نحو ١,٥ مليون نسمة بمعدل نمو غير مسبوق بلغ ٣٦,٨٪ مما يدل على أن قطر تشهد نمواً سكانياً متسارعاً، يعود إلى الزيادة المستمرة في قوة العمل الوافدة والمصاحبة للنمو الاقتصادي السريع وما نجم عنه من حركة عمرانية ومشروعات استثمارية. وتضاعف عدد السكان خلال ثلاث سنوات ونصف السنة دليل على النمو الاقتصادي والمالي الذي تعيشه الدولة؛ حيث بلغت نسبته ١٠٪ عام ٢٠٠٦م، بسبب استمرار ارتفاع عائدات البترول والتوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وأكبر دليل على ذلك أن موازنة عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨م هي الكبرى في تاريخ قطر،

محققة نسبة زيادة بلغت ٢٧٪ على موازنة عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م.[٢١]

وعلى الرغم مما تبذله قطر من تطوير لكوادرها الوطنية، فإن الاعتماد على العمالة الوافدة مازال مستمراً ، والدليل على ذلك ارتفاع نسبة الوافدين من إجمالي السكان؛ بحيث شكلوا أكثر من ثلاثة أرباع السكان عام ٢٠٠٤م . ويلاحظ أن نسبة الوافدين لم تقل عن ٧٠٪ منذ عام ١٩٨٦م ؛ نتيجة لتبني الخطط التنموية الواسعة وكثرة الاستثمارات وقوة الاقتصاد، كما هو واضح في الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢)

التطور النسبي لأحجام المواطنين والوافدين في قطر للفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٤م

السنة	مواطنون	وافدون
١٩٧٠	٤٠,٥	٥٩,٥
١٩٨٦	٢٦,٤	٧٣,٦
١٩٩٧	٢٨,٣	٧١,٧
٢٠٠٤	٢٤,٩	٧٥,١

المصدر : ١- نورة يوسف الكواري، (٢٠٠٢م)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢ .

٢- كلثم علي الغانم وآخرون، (٢٠٠٦م)، محددات التركيبة السكانية وتأثيراتها، اللجنة الدائمة للسكان، مجلس التخطيط، الدوحة، ص ٩ .

وقد ترتب على التدفق المستمر للوافدين، ارتفاع نسبة مساهمتهم في قوة العمل بنسبة لم تتدنَّ عن ٨٠٪ طيلة الفترة من عام ١٩٧٠م إلى عام ٢٠٠٤م . وقد جاءت نتائج مسح القوى العاملة عام ٢٠٠٦م لتؤكد خطورة الوضع الحالي المترتب على تنامي دورهم في المجتمع القطري، واستحواذهم على ٨١,٦٪ من إجمالي قوة العمل (في سن ١٥ سنة فأكثر) [٢٢] .

(٢١) الراية الاقتصادية، (٢٠٠٧م)، تصريحات وزير المالية ، العدد (٩٠٩٦) .

(٢٢) جهاز الإحصاء، (٢٠٠٦م)، مسح القوى العاملة بالعينة، الدوحة، ص ٤٥ .

ومما لاشك فيه أن الهجرة الوافدة قد أدت دوراً كبيراً في خلق التوزع الجغرافي للسكان في قطر، ومن أهم خصائصها التباين الشديد في هذا التوزع بحسب الجنسية في البلديات المختلفة ؛ مما أدى إلى تعميق جذور التركز السكاني والنمو الحضري المهيمن على خريطة توزع السكان، وهذا التوزع يفيد في التخطيط والتنمية، حيث إنه يوضح مدى جذب المراكز الحضرية للوافدين، ويركز الانتباه إلى عدم التوازن الحضري في قطر. ونظراً لصعوبة الحصول على البيانات التفصيلية للوافدين، فسيتم الاكتفاء بالإشارة إلى بعض النسب التي أمكن الحصول عليها .

يمثل غير القطريين نحو ٤ أمثال نسبة القطريين في بلدية الدوحة، ولم تقل نسبتهم عن ٨٠٪ خلال التعدادات الثلاثة، بل إنها بلغت ٨٢,٥٪ من سكان المدينة عام ٢٠٠٤م، وكل هذا الجذب الكبير لهم مقابل الانخفاض المتزايد لنسب القطريين.

ولعل جذب الدوحة وتسلطها المدني جعلاها تستحوذ على ثلثي السكان غير القطريين، بنسبة ٦٣,٢٪ من إجماليهم عام ١٩٨٦م، ونحو نصف إجماليهم في عام ٢٠٠٤م، بنسبة ٥٠,٢٪ . وتركز النسبة الكبرى من الوافدين في الدوحة يعود إلى اعتبارها مركز الثقل في الدولة من خلال تركز العديد من الأنشطة والوظائف بها؛ ذلك أن الجذب الوظيفي يتزايد بتقديم الخدمات.

ونظراً لأن النمو العمراني للدوحة اتخذ من محور الريان أحد اتجاهاته، فقد ارتفعت نسبة غير القطريين في الريان التي استحوذت على نحو ثلث الوافدين عام ٢٠٠٤م، ولعل جزءاً من هذه الزيادة يعود إلى وجود المنطقة الصناعية فيها .

وبصفة عامة تقل نسب السكان غير القطريين في باقي المراكز، وهذا مرتبط بقلة سكانها أساساً إلى جملة سكان قطر . كما لا يخفى ما للتعدين والصناعة من دور في جذب الوافدين في مسيعيد كمدينة صناعية؛ فقد ارتفعت نسبة غير القطريين إلى ١,٧٪ من جملة سكان قطر عام ٢٠٠٤م، بالإضافة إلى مدينة دخان التعدينية .

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن الهجرة الأجنبية هي الركن الأساسي في

التحول الحضري، وكلما زادت أفواجها زادت معها التأثيرات المعاكسة، ولاسيما التبعية السكانية والاقتصادية للعمالة الأجنبية، وما تحمله معها من مخاطر اجتماعية وثقافية وتربوية وسلوكية .

ونظراً لاختلاف توزع السكان وتباينه بين مناطق الدولة المختلفة ، فإننا سوف نتطرق لدراسة ذلك التوزع من خلال ما يأتي :

أولاً- الصور التوزعية العامة لسكان قطر :

نظراً للظروف الجغرافية العامة والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، والظروف التاريخية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية البحرية في الماضي، يمكن أن تقسم قطر من حيث توزع السكان إلى نطاقين واضحين :

١- **النطاق الأول:** هو المعمور القطري الذي يمتد على الساحل الشرقي من مسيعيد جنوباً حتى الرويس شمالاً، وتتوسطه الدوحة تقريباً . ويتفاوت عرض هذا النطاق؛ فهو في مناطق يمتد لأكثر من ١٠ كيلومترات من خط الساحل بالقرب من منطقة الدوحة، حيث الامتداد في الريان والمناطق الواقعة غربها، وأحياناً يكاد يتصل بالساحل ولا يبعد عنه إلا لمسافة محدودة كما في مناطق الخور شمالاً ومسيعيد جنوباً، حيث الارتباط التاريخي والاقتصادي بالساحل، بالإضافة إلى الظروف البيئية الطبيعية المحددة للامتدادات العمرانية .

وهذا النطاق هو محور الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في قطر، ويتركز فيه أكثر من ٩٥٪ من إجمالي سكان الدولة، في مساحة معمورة لا تزيد على ٨٪ من المساحة العامة . وتشترك قطر في ذلك مع شقيقاتها الخليجيات في إطلالتها على الخليج العربي، حيث العمود الفقري للسكان والاقتصاد والنشاط العام والخدمات مرتبط بنطاق يمتد موازياً لساحل الخليج، وقليلاً ما يوجد في الداخل مناطق ذات ثقل اقتصادي أو سياسي توازي في أهميتها ما يوجد على الساحل، ويستثنى من ذلك آبار البترول وحقوله الداخلية في بعض الدول، وهنا تقتصر أهمية المناطق الداخلية على الموارد الطبيعية .

٢- **النطاق الثاني :** هو اللامعمور الذي يمتد في جهات قطر الشمالية والجنوبية والغربية.

وفي بعض هذه المناطق ينعدم العمران تماماً كما في بعض الجهات الجنوبية الرملية، وهو ما يبينه الشكل رقم (٣)، أما في وسط قطر فتوجد الروضات – مناطق ذات تربة تصلح للزراعة في حالة وجود المياه – التي يقطنها بعض السكان، وتعتبر منتجعاً لمالكي المزارع في بعض فصول السنة كما هو الحال في مواسم الأمطار. وعلى الرغم من ذلك فإن عدد السكان في تلك الروضات قليل للغاية، وفي بعض الأحيان يقتصر على العمال الزراعيين في المزارع، ومعظم هؤلاء من الوافدين الآسيويين.

وهناك عدم توازن بين المعمور واللا معمور القطري وهذا التوزع السكاني ينعكس سلباً على التنمية، ويضيف أعباءً إلى المعمور القطري. وحتى يتحقق التوازن لابد أن تخرج الأعداد المتزايدة من السكان إلى محاور جديدة ذات إمكانيات تنموية ملائمة، خارج نطاق المعمور أو على هوامشه .

ثانياً – التوزع على مستوى البلديات :

وحتى تكتمل صورة التوزع الجغرافي للسكان في قطر، لابد من دراسة هذا التوزع على مستوى الوحدات الإدارية الكبرى وهي البلديات . ويتباين توزع السكان على رقعة الدولة تبايناً كبيراً بين مختلف بلدياتها، ومن الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) يلاحظ أن توزع السكان يتميز بخصائص، هي :

١– التركيز الشديد لنحو ٥٠٪ من السكان في بلدية الدوحة كما في تعدادي ١٩٨٦ و١٩٩٧م . أما في تعداد ٢٠٠٤م فإن بلدية الدوحة وإن شهدت انخفاضاً في نسبة سكانها حيث بلغت ٤٥,٦٪، فإنها ما زالت تسيطر على نحو نصف سكان قطر تقريباً . ونظراً لزيادة معدلات التنمية في البلديات الأخرى فإن الدوحة فقدت جزءاً من سكانها لصالح تلك البلديات؛ حيث انخفضت نسبة السكان فيها إلى ٣٧,٢٪؛ أي ما يزيد على الثلث فقط عام ٢٠٠٦م .

٢– يزيد سكان بلدية الريان على ربع سكان قطر عام ١٩٨٦م وعلى أكثر من ثلث السكان عامي ١٩٩٧م و٢٠٠٤م، بنسب بلغت ٢٤,٩٪ و ٣٢,٥٪ و ٣٦,٧٪ من إجمالي السكان على الترتيب ، ودون شك فإن السكان يميلون للتركز في إقليم الدوحة الكبرى (الدوحة – الريان) بنسبة تزيد على ٨٠٪ من جملة

سكان قطر خلال التعدادات الثلاثة . وقد أظهرت نتائج مسح القوى العاملة بالعينة أن بلدية الريان استقطبت أعداداً أكبر من سكان العاصمة بنسبة بلغت ٤١,٦٪ عام ٢٠٠٦م؛ مما يعني أن انخفاض نسبة سكان بلدية الدوحة كان لصالح بلدية الريان في جزء كبير منه .

الجدول رقم (٣)

التوزع النسبي للسكان والمساحة بحسب البلديات في قطر للفترة من ١٩٨٦ – ٢٠٠٦م

البلدية	السكان				المساحة
	١٩٨٦م	١٩٩٧م	٢٠٠٤م	٢٠٠٦م	
الدوحة	٥٨,٩	٥٠,٦	٤٥,٦	٣٧,٢	١,٤
الريان	٢٤,٩	٣٢,٥	٣٦,٧	٤١,٦	٧,٨
الوكرة	٤,٧	٤,٦	٤,٢	٥,٣	٩,٧
أم صلال	٣,٠	٣,٥	٤,٣	٤,١	٤,١
الخور	٢,٥	٣,٤	٤,٣	٦,١	٨,٧
الشمال	١,٢	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٧,٨
الغويرية	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٥,٤
الجميلية	٢,٠	١,٩	١,٤	١,٤	٢٢,٧
جريان البطنة	٠,٧	٠,٩	٠,٩	١,٥	٢٠,٧
مسيعيد	م	١,٥	١,٧	١,٨	١١,٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : ١– التعدادات السكانية .

٢– جهاز الإحصاء، (٢٠٠٦م)، مسح القوى العاملة بالعينة، مرجع سبق ذكره، والنسب من حساب الباحثة .

٣– يكاد يقتصر المعمور القطري على بلدية الدوحة بالإضافة إلى البلديات القريبة منها والممتدة على طول الساحل الشرقي في بلديات الوكرة وأم صلال والخور، وفي الوقت الذي شكلت فيه هذه المناطق بالإضافة إلى الدوحة نسبة تزيد على ٦٠٪ من إجمالي سكان قطر عامي ١٩٨٦م و١٩٩٧م، نجد أنها انخفضت إلى ٥٨,٤٪ من إجمالي السكان عام ٢٠٠٤م بسبب انخفاض نسبة السكان في بلدية الوكرة، إضافة إلى الدوحة .

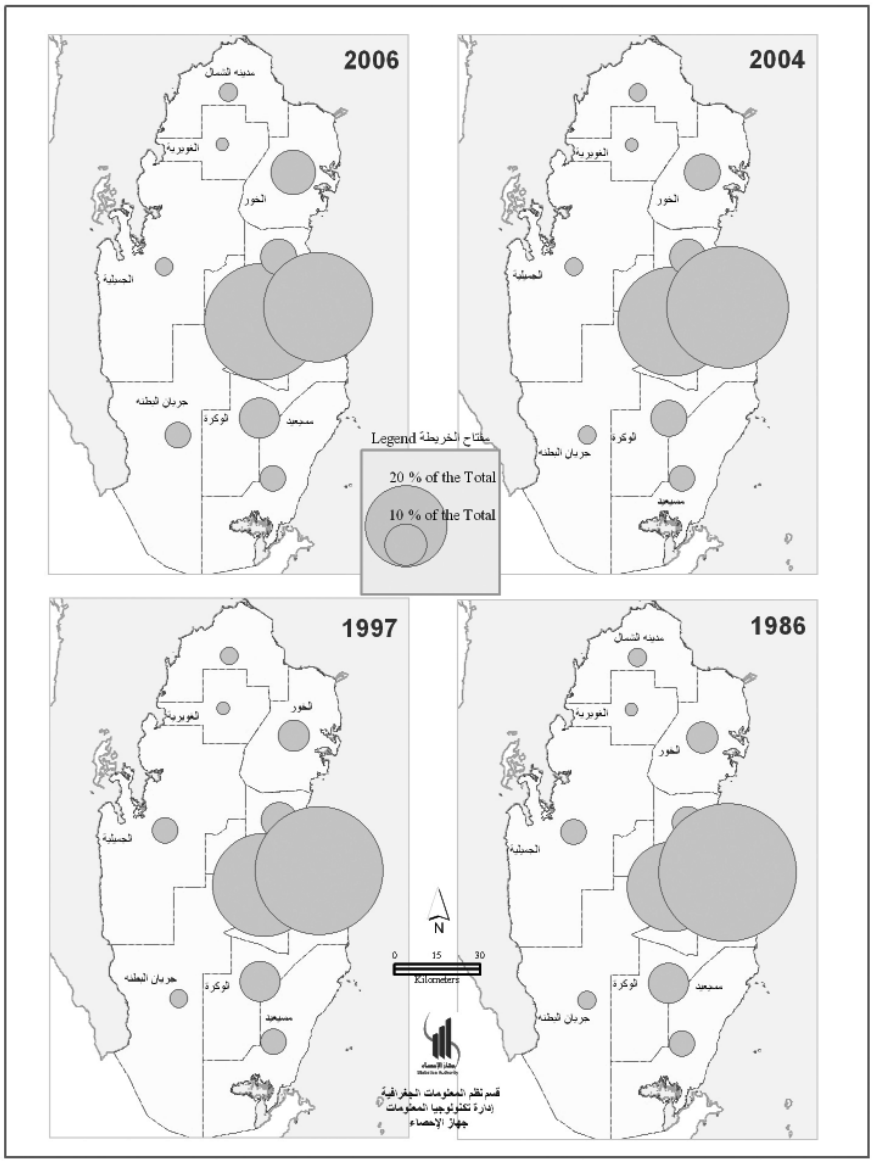

الشكل رقم (٢) ـ التوزع النسبي للسكان بحسب البلديات (١٩٨٦ – ٢٠٠٦م)

٤- يشكل اللا معمور القطري مساحة كبيرة من قطر تزيد على ٨٠٪ من مساحة الدولة . وفي داخل هذه المساحة يأخذ توزع السكان والمراكز العمرانية شكلاً بقعياً Spotly؛ أي انتشار في غير تركز للسكان كما في الشكل رقم (٣)، والملاحظ انخفاض نسبة السكان في داخل بلديات الشمال والغويرية والجميلية وجريان البطنة من ٤,٣٪ إلى ٣,٣٪ من جملة سكان قطر عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٤م على الترتيب . هذا الانتشار السكاني يمتد في المنطقة الوسطى من شبه جزيرة قطر، والسواحل الشمالية الغربية والغربية، وجدير بالذكر أن مبررات هذا التوزع والتركز السكاني وعواملها تختلف من مكان إلى آخر بحسب معطيات البيئة الجغرافية والموارد الاقتصادية .

٥-إن خلل التوزع السكاني بين البلديات المختلفة في قطر يرجع في المقام الأول إلى التوزيع غير العادل للمشروعات التنموية؛ مما يؤدي بدوره إلى زيادة التركز في بلديتي الدوحة والريان . وقد تبين من خلال بيانات التعدادات السكانية من عام ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٤م أن هناك تركزاً مستمراً للسكان القطريين في منطقة الدوحة وضواحيها؛ حيث بلغت نسبتهم ٨٨,٥٪ بعد أن كانت ٨٣,٩٪ عامي ٢٠٠٤م و١٩٨٦م على الترتيب. وقد كانت هذه الزيادة انعكاساً لاتساع الهوة في مستويات التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية بين الدوحة والمناطق الأخرى في قطر.

ويتعرض السكان القطريون في منطقتي الشمال ودخان إلى التناقص بصورة مستمرة؛ فبعد أن كانت الأولى تضم ٢,٥٪ من إجمالي القطريين عام ١٩٨٦م، أصبح حجم سكانها القطريين لا يزيد على ١,٢٪ عام ٢٠٠٤م، بمعدل نمو سالب بلغ -٠,٨٪ ما بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٤م . وشهدت المنطقة الثانية تناقصاً سكانياً أيضاً؛ حيث إن سكانها القطريين لا يمثلون سوى ١,٩٪ من إجمالي القطريين عام ٢٠٠٤م، وقد كانوا نحو ٣,٧٪ عام ١٩٨٦م، وهذا التناقص كان بمعدل نمو سنوي بلغ -٠,٢٪ . كما يقل نصيب كل من منطقتي الوكرة والخور من السكان القطريين، حيث تناقصت نسبهما من ٦,٣٪ إلى ٥,٧٪ للوكرة عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٤م على الترتيب، أما الخور فإنها لم تضم سوى ٢,٧٪ من القطريين عام ٢٠٠٤م بعد أن كانوا ٣,٦٪ عام ١٩٨٦ [٢٣] .

(٢٣) مجلس التخطيط، (٢٠٠٤)، دراسة الهجرة الداخلية من منطقة الشمال والمناطق الأخرى إلى الدوحة وضواحيها، الدوحة .

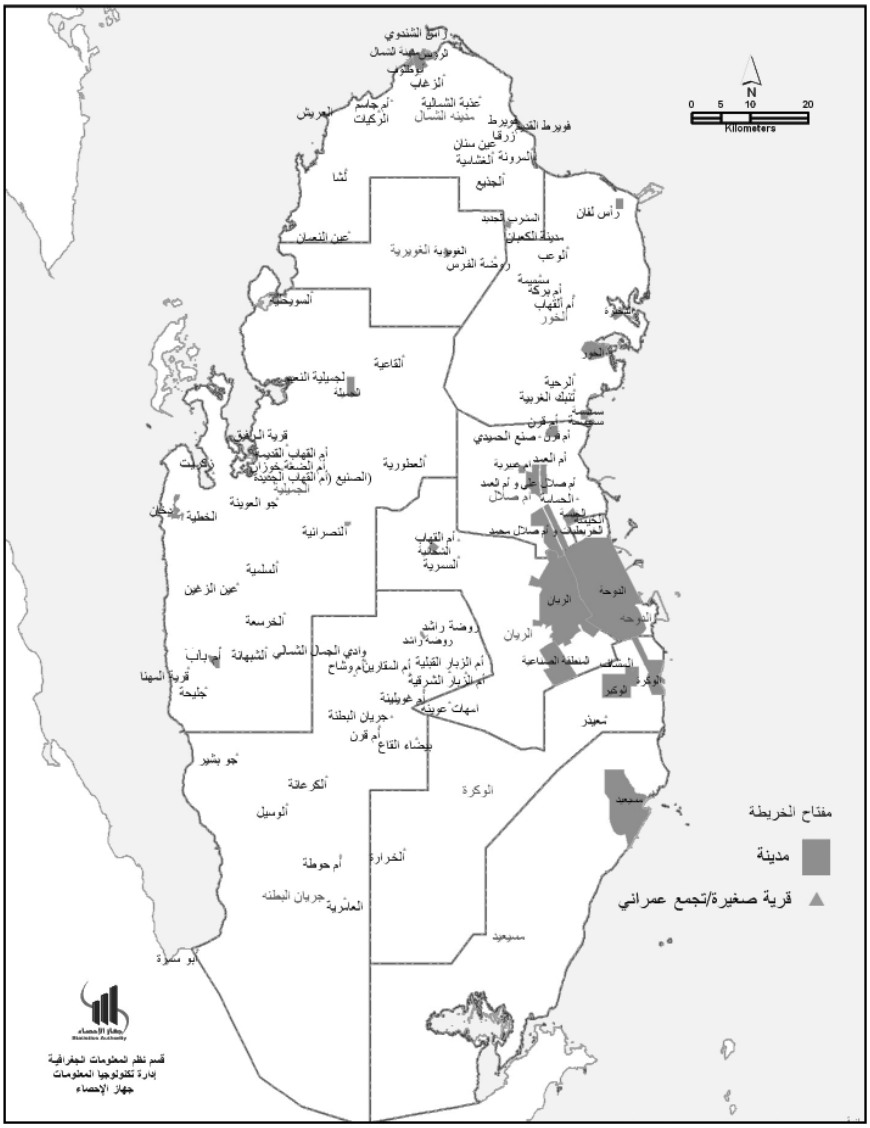

الشكل رقم (٣) ـ توزع المراكز العمرانية في بلديات قطر

ثالثاً – توزع السكان بين الحضر والريف :

لقد أصبحت مسألة توزع السكان بين الحضر والريف محوراً للعديد من الدراسات والبحوث في نطاق الأمم المتحدة وخارجها؛ نظراً لارتباطها الشديد بالهجرة الداخلية والخارجية من جهة، وبقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى . ولأهمية هذا التوزع وتفاوته الشديد بين مختلف بلديات قطر، سوف نتطرق له من خلال السكان: الحضر والريف.

١–النمو الحضري:

تلعب الهجرة الوافدة دوراً مهماً للغاية في نمو السكان في قطر بصفة عامة، والسكان الحضر بصفة خاصة . وقد بدأ هذا الدور يظهر بوضوح منذ أن توافرت عوامل الجذب القوية بعد الكشف عن البترول وإنتاجه وتصديره، وما تطلبته التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أيدٍ عاملة وخبرات ليست متوافرة في الدولة .

إن تزايد معدلات الهجرة الخارجية أدى إلى ارتفاع المعدلات السنوية لنمو السكان العام أو الحضر في الدول الخليجية، بحيث أصبحت هذه المنطقة واحدة من مناطق العالم التي يتزايد سكانها بسرعة كبيرة؛ ففي الوقت الذي كان فيه العالم ينمو حضرياً بمعدل ٢,٥٪ سنوياً، فإن دول الخليج كانت تنمو بمعدلات تراوح بين ٢,٢٪–٧,٧٪ سنوياً للفترة من ١٩٩٣–٢٠٠٠م[٢٤] . ويتوقع انخفاض معدل النمو في هذه الدول،حيث يراوح بين ٢,٢٪–٢,٦٪ خلال الفترة من٢٠٠٧–٢٠١٠م[٢٥].

إن النمو الحضري الكبير الذي شهدته قطر كغيرها من دول الخليج العربي، يرجع إلى معدلات الهجرة المستمرة، التي أدت إلى تضاعف عدد السكان خلال فترات زمنية قياسية. ويعد نقص الموارد البشرية من حيث العدد من أهم المعوقات الاقتصادية للتنمية؛ كونه سبباً رئيساً في استقدام أعداد كبيرة من الخارج لسد العجز في قوة العمل

(٢٤) الأمم المتحدة، (١٩٩٦م) ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص١٧٦– ١٧٧.

(٢٥) صندوق الأمم المتحدة للسكان، (٢٠٠٨) ، حالة سكان العالم ٢٠٠٧م، المؤشرات الديموغرافية .

كماً وكيفاً؛ مما أدى إلى اختلال التوازن الحضري والتركيبة السكانية في قطر .

ومن الجدول رقم (٤) يتضح ما يأتي :

أ – يتسم النمو الحضري في قطر بمعدلاته العالية، حيث بلغ المعدل السنوي للتحضر نحو ١٣,٥٪ بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٦م بسبب عامل الهجرة بشقيها: الخارجية وهي ذات الحجم الأكبر ، والداخلية التي تمثل رافداً لايمكن الاستهانة به في زيادة النمو الحضري . ويقترب معدل النمو السنوي للسكان في قطر، وهو ١٤,٥٪، من المعدل السنوي لنمو سكان الحضر .

ب – على الرغم من انخفاض نسبة سكان الحضر من ٨٦,٤٪ عام ١٩٧٠م إلى ٨٢,٦٪ عام ١٩٨٦م ، فإن السكان الحضر في تزايد مستمر، وهذا ما يؤكده تعداد ١٩٩٧م حيث ارتفعت نسبتهم إلى ٨٥,٨٪ من إجمالي سكان قطر من خلال معدل نمو سنوي بلغ ٤,٢٪، وهو معدل منخفض عن الفترة الأولى، ولكنه مرتفع عن النمو السنوي للسكان بصورة عامة حيث كان ٣,٨٪ خلال الفترة من ١٩٨٦–١٩٩٧م.

الجدول رقم (٤)

تطور السكان الحضر ومعدل نموهم في قطر للفترة من ١٩٧٠–٢٠٠٤م

السنة	السكان الحضر	٪ من إجمالي قطر	معدل النمو
١٩٧٠	٩٦٥٠٩	٨٦,٤	–
١٩٨٦	٣٠٤٨٧٥	٨٢,٦	١٣,٥
١٩٩٧	٤٤٧٧٩٦	٨٥,٨	٤,٢
٢٠٠٤	٧٣٥٩٣٢	٩٨,٩	٩,٢

المصدر : ١– محمد حسن الجابر، (١٩٧٧م)، مرجع سبق ذكره، جدول رقم (١) .

٢– التعدادات السكانية . – معدل النمو من حساب الباحثة .

ج– أظهرت نتائج تعداد ٢٠٠٤م نمواً حضرياً مرتفعاً في قطر بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤م؛ حيث بلغ ٩,٢٪، وهذا ما يؤكد لنا خلل التوزع السكاني من خلال تركزه في عدد محدود من المراكز العمرانية الحضرية، وقد شكل السكان

الحضر نحو ٩٩٪ من إجمالي السكان عام ٢٠٠٤م .

٢-أحجام المراكز الحضرية :

يرتبط حجم المدينة ارتباطاً كبيراً بظروف البيئة الجغرافية، وتوزع المراكز العمرانية وتباعدها على رقعة الإقليم، والمقصود بالحجم هنا عدد السكان وليس الرقعة المبنية . وعلى ذلك فأحجام المدن تعتبر انعكاساً لمدى أهميتها، إلى جانب أنها أحد المقاييس البسيطة للتحضر[٢٦]، وأحياناً يكون الحجم مقياساً لمعرفة أهمية مراكز الاستيطان؛ ذلك أن الخدمات ومستوياتها لا تظهر إلا بعد تحقيق حجم معين، فكلما ازداد حجم مركز الاستيطان ازداد تعدد الوظائف التي يقوم بها وارتفعت مستوياتها وأهميتها [٢٧] .

إن التوزع الحضري في قطر – شأنه كشأن معظم دول الخليج بل معظم دول العالم الثالث – توزع ديكتاتوري، تتركز فيه السلطة والهيمنة في مدن رئيسة محدودة، أو بالأصح في المدينة الأحادية [٢٨] . وغالباً ما تكون العاصمة، التي لايمكن مقارنة نموها بنمو أية مدينة أخرى طبقاً لقانون العواصم الذي يجعلها مهيمنة [٢٩]، لاعتماد هذا القانون على الدور الوظيفي لها من جهة، وتأثيرها القومي على مستوى الدولة من جهة أخرى، وهذا ما نادى به مارك جفرسون منذ عام ١٩٣٩م من خلال قانونه المعروف بالمدينة الأولى [٣٠] . وسوف نقوم بدراسة أحجام المراكز الحضرية

(26) Johnson, J.H. (1984), Urbanization, Aspects of Geography, Macmillan Education, Hong Kong , p. 4.

(٢٧) جمال حمدان، (١٩٧٧م) ، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، ص ٢٣٢ .

(٢٨) لمزيد من التفصيل انظر :

أ – محمد رياض، (١٩٨٠م) ، مدن الخليج تطورها ومشكلاتها المعاصرة، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني، جامعة قطر، ص ٨٦ .

ب – حسن الخياط، (١٩٨٢م)، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

(29) Dickinson, R.E. (1960) , City and Region, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, p. 13 .

(30) Jefferson, M. (1939), "The Law of the Primate City", Geographical Review., vol. 29, No. 2, pp. 226-232 .

من خلال تقسيمها أولاً إلى عواصم البلديات التي تتبعها، وثانياً المدن المتوسطة والصغيرة في البلديات .

أ- عواصم البلديات: ومن دراسة الجدولين رقمي (٥) و (٦) يتبين ما يأتي:

١- تتضح صورة التفاوت الكبير بين المراكز الحضرية في قطر، والمتجلي في الطغيان الحضري لمدينة الدوحة (العاصمة) التي يشكل سكانها أكبر نسبة من السكان الحضر خلال ٣٤ عاماً، وإن اتجهت نسبتهم للانخفاض خاصة في تعداد ٢٠٠٤م. ولاشك أن زيادة نسبة السكان الحضر في الدوحة إنما يعود إلى عامل الهجرة الخارجية بالدرجة الأولى .

الجدول رقم (٥)

التوزع النسبي للسكان الحضر في عواصم البلديات للفترة من ١٩٧٠- ٢٠٠٤م

السنة / المدينة	١٩٧٠م	١٩٨٦م	١٩٩٧م	٢٠٠٤م
الدوحة	٨٧,٠	٧١,٧	٦٢,٦	٤٨,٤
الريان	٦,٠	١٧,٠	٢٣,٥	٣٨,٩
الوكرة	١,٩	٤,٣	٤,٨	٣,٨
أم صلال	٢,١	١,٨	٣,٨	٣,٦
الخور	٢,٠	١,٨	٢,٤	٢,٦
الشمال	٠,٠	٠,٦	٠,٦	٠,٤
مسيعيد	١,٠	٢,٠	١,٨	١,٨
الجميلية	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٢
الغويرية	٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٣
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : اعتماداً على مصادر الجدول رقم (١) ، والنسب من حساب الباحثة .

٢- ترتبط زيادة نسبة السكان الحضر في الدوحة بعلاقة طردية مع الهجرة الخارجية، وفي هذه الحالة يسمى التحضر « هجيناً» أو غير مرغوب فيه؛ لأن زيادة السكان الحضر فيه ناتجة عن الهجرة الوافدة من

الخارج[٣١]. ولابد من الإشارة إلى أننا لا نستطيع أن نغفل أثر الهجرة الداخلية من المراكز العمرانية الأخرى، التي إما أنها فرغت من سكانها تقريباً، وإما أنها اندثرت، خاصة مع بداية تحديث الدوحة[٣٢].

٣- هناك عدم توازن حضري في قطر كما في الشكل رقم (٤) بسبب استئثار مدينة الدوحة بالنصيب الأكبر من الخدمات والمرافق العامة، ويتضح هذا في تدني نسبة السكان الحضر في باقي عواصم البلديات، حيث نجد أن عدد سكان المدينة التالية لها في الحجم - وهي الريان- كان ٥٧٨٦ نسمة عام ١٩٧٠م، ثم ارتفع إلى ٥١٥٢٦ نسمة عام ١٩٨٦م بنسبة ٦٪ و ١٧٪ من السكان الحضر في عواصم البلديات للتعدادين على التوالي .

الجدول رقم (٦)

تطور أحجام عواصم البلديات ومعدل النمو السنوي للفترة من ١٩٧٠- ٢٠٠٤م

المدينة	السكان				معدل النمو السنوي		
	١٩٧٠م	١٩٨٦م	١٩٩٧م	٢٠٠٤م	١٩٧٠-١٩٨٦م	١٩٨٦-١٩٩٧م	١٩٩٧-٢٠٠٤م
الدوحة	٨٣٣٤٤	٢١٧٢٩٤	٢٦٤٠٠٩	٣٣٩٨٤٧	١٠,٠	٢,٠	٤,١
الريان	٥٧٨٦	٥١٥٢٦	٩٩٠٢٧	٢٧٢٨٦٠	٤٩,٤	٨,٤	٢٥,١
الوكرة	١٧٧٥	١٣١٥٩	٢٠٢٠٥	٢٦٩٩٣	٤٠,١	٤,٩	٤,٨
أم صلال	٢٠٠٣	٥٤١٢	١٥٩٣٥	٢٥٤١٣	١٠,٦	١٧,٧	٨,٥
الخور	١٨٨٨	٥٤٤٢	٩٩٣٠	١٨٠٣٦	١١,٨	٧,٥	١١,٧
الشمال	-	١٨١٦	٣٤٥٦	٢٩٥١	-	٣,٢	٢,٩
مسيعيد	٩٦٣	٦٠٩٤	٧٤٢٤	١٢٦١١	٣٣,٣	٢,٠	١٠,٠
الجميلية	-	١٤١١	١٣٠٣	١٣٦٧	-	-٠,٧	٠,٧
الغويرية	-	٦٩٨	١٧١٦	٢١٥٩	-	١٣,٢	٣,٧

المصدر : اعتماداً على مصادر جدول رقم (١)، ومعدل النمو من حساب الباحثة .

(٣١) ناصر ثابت ، (١٩٩٣م) ، نمو المدن ومشاكل التحضر في الإمارات ، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٣٩ ، ص ١٣٩.

(٣٢) كلثم الغانم، (١٩٨٦) ، التحضر والتحولات في التركيب الطبقي، دراسة حالة للمجتمع القطري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ١٣٣ .

وفي عام ١٩٩٧م بلغ عدد سكان الريان أكثر من ٩٩ ألف نسمة؛ بمعدل نمو ٨,٤٪ سنوياً، وهو معدل مرتفع، يبلغ ضعف المعدل العام لنمو السكان الحضر في قطر. وقد كان لوقوع مدينة الريان داخل نطاق الدوحة الكبرى، وكونها بمنزلة ضاحية سكنية ومتنفس عمراني لها، بالإضافة إلى توجه الدولة نحو تركيز القسائم الحكومية وتوفير المسكن الملائم للموظفين داخل هذا النطاق [٣٣]، إلى جانب استقطابها للكثير من الوافدين – كل ذلك كان له أثره في حجمها الكبير واحتلالها المرتبة الثانية .

٤–كان لسياسة إعادة تخطيط وسط مدينة الدوحة والأحياء القديمة فيها أثرها في انخفاض نسبة سكانها الحضر إلى ٤٨,٤٪ عام ٢٠٠٤م، على الرغم من ارتفاع معدل النمو السنوي لهم إلى ٤,١٪ بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤م . ومما لاشك فيه أن مدينة الريان استفادت من كونها داخل النطاق العمراني لمدينة الدوحة، في ارتفاع نسبة سكانها الحضر إلى ٣٨,٩٪ عام ٢٠٠٤م، بعد أن كانوا لا يزيدون على ربع السكان الحضر في البلديات عام ١٩٩٧م، وليس أدل على ذلك من ارتفاع معدل النمو السنوي لسكانها الحضر إلى ٢٥,١٪ بين التعدادين الأخيرين . وهي كغيرها من المدن الواقعة بالقرب من مدن كبيرة، تنمو بسرعة أكبر من المدن الكبيرة نفسها بسبب عوامل تتعلق بقيمة الأرض وسهولة الوصول [٣٤] .

٥–استحوذت مدينتا الدوحة والريان على أكثر من ٨٠٪ من السكان الحضر في عواصم البلديات خلال الفترة من ١٩٧٠–٢٠٠٤م كما في الشكل رقم (٤)، ونظراً للقرب الشديد بين المدينتين، والتحام العمران بينهما، أصبح هناك اسم جديد يطلق على هذا الإقليم الحضري هو اسم العاصمة الكبرى أو الدوحة

(٣٣) وزارة الشؤون البلدية والزراعة، (١٩٩٢م)، النمو العمراني بمدن دولة قطر، إدارة التخطيط العمراني، ص ٢٥.

(٣٤) جون كلارك، (١٩٨٤م) ، جغرافية السكان، ترجمة محمد شوقي مكي، دار المريخ، الرياض، ص ٢١٣ .

الكبرى، مشابهة بذلك كثيراً من العواصم العربية الأخرى كالرياض والكويت والقاهرة [٣٥] .

٦-تتدنى نسبة السكان الحضر في باقي عواصم البلديات الأخرى وإن ارتفعت في البلديات القريبة من الدوحة كالوكرة وأم صلال، وربما يعود ذلك إلى كون المدينة الأولى أقرب المدن للدوحة بعد الريان (١٥,٤كم) إلى الجنوب منها . وقد سجلت ثاني أكبر معدل للنمو السنوي للسكان الحضر في قطر خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٦م. واحتلت الوكرة جنوباً وأم صلال شمالاً أعلى نسب السكان الحضر بعد الدوحة والريان، وخاصة خلال التعدادين الأخيرين . ولا يخفى ما لقرب مدينة الدوحة من الأثر الواضح لامتداد العمران وتلاحمه على طول طريق الدوحة – الشمال، في ازدياد سكان أم صلال؛ حيث تضاعف عددهم أكثر من اثنتي عشرة مرة خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٤م، وكان أكبر معدل لنمو السكان ١٧,٧٪ من نصيب أم صلال للفترة من ١٩٨٦-١٩٩٧م، وقد حققت معدل نمو مرتفعاً أيضاً خلال ١٩٩٧-٢٠٠٤م وإن انخفض عن الفترة السابقة كما في الجدول رقم (٦) .

٧-ارتبط نمو السكان الحضر في بعض البلديات بالتنمية الصناعية والعمرانية التي رافقت إنشاء المدن الصناعية مثل مسيعيد والخور، حيث كانت مدينة مسيعيد من المدن التي حققت معدل نمو سنوياً مرتفعاً جداً للتحضر فيها بلغ ٣٣,٣٪ خلال ١٦ سنة من عام ١٩٧٠م إلى عام ١٩٨٦م، وعلى الرغم من انخفاض نسبة سكانها الحضر إلى ١,٨٪ في تعدادي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤م، فإن عددهم ارتفع إلى ١٢٦١١ نسمة؛ بمعدل نمو سنوي بلغ ١٠٪ . وتأتي بلدية الخور وعاصمتها المسماة باسمها ضمن البلديات التي تشكل جذباً للسكان الحضر وخاصة خلال تعداد ٢٠٠٤م، وقد جاءت تالية للريان في ارتفاع معدل النمو السنوي للتحضر فيها إلى ١١,٧٪ بين تعدادي ١٩٩٧ و٢٠٠٤م، وهذا

(٣٥) عبدالله علي العبادي، (١٩٩٣م) ، إنشاء المدن الجديدة وعلاقته بالتنمية الإقليمية والقومية في الدول العربية، ندوة المدن الجديدة، المجلد الأول، المعهد العربي لإنماء المدن، الجبيل، ص ٩٠.

نتيجة لمعدلات التنمية المرتفعة التي رافقت استغلال الغاز الطبيعي في راس لفان؛ مما ساهم في زيادة عدد السكان الذين استقروا في هذه البلديات ولاسيما من الوافدين العاملين في المنشآت الصناعية .

لقد اتضح عدم وجود توازن حضري في هيراركية المراكز الحضرية، حيث تتسع الهوة بين الدوحة والريان (الدوحة الكبرى) والمدينة التالية لهما في الحجم، التي يختل التوزع السكاني بينها وبين المدن والمراكز الحضرية الأخرى الأصغر منها. ويلاحظ مدى التفاوت الحجمي بين مدن قطر بصفة عامة، وبين الدوحة وباقي المدن بصفة خاصة؛ مما يعني أنها تخدم مناطق أوسع، حيث إنه إذا كان هناك انحدار بين المدينة الأولى أو الثانية والمدينة التالية لها، فذلك يعني اتساع نطاق خدمتها عن بقية المدن الأقل حجماً [٣٦].

لقد برزت لنا صورة التوزع السكاني المختل الذي يبرز العاصمة (الدوحة) كمدينة – دولة، تشتد درجة عدم التكافؤ بينها وبين باقي المراكز الحضرية الأخرى، بالإضافة إلى أن الشرخ في العلاقة بين الحضر والريف لا يمكن تضييقه كما هو الحال في دول العالم الثالث، ويسير باتجاه النمو الحضري المتمركز في الدوحة الكبرى على حساب نمو المدن المتوسطة والصغيرة الحجم، والمحدودة العدد، وهو ما يعبر عنه بظاهرة تضخم الرأس[٣٧] .

(٣٦) عبدالرزاق عباس حسين، (١٩٧٧م)، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، ص ٢٤٣ .

(٣٧) لمزيد من التفصيل انظر:

- جازيس، ج. دومينجو، (١٩٩٦م)، دراسات في جغرافية التنمية، ترجمة محمد علي الفاضلي ومحمد الحمادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ٢٤٣ .
- فتحي أبو عيانة ، (١٩٨٧م)، مشكلات السكان في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩ .

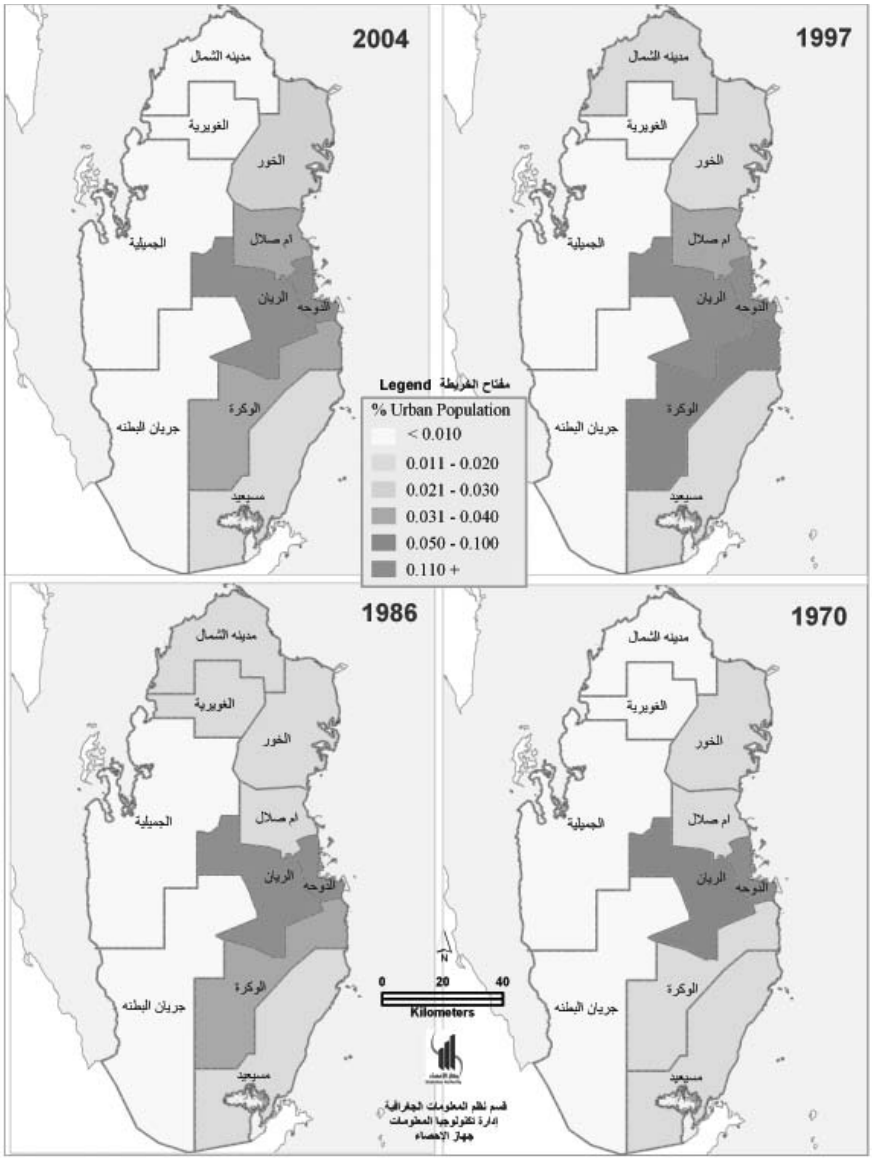

الشكل رقم (٤) ـ التوزع النسبي للسكان الحضر في عواصم البلديات (١٩٧٠-٢٠٠٤م)

ب–المدن الصغيرة : وباستثناء عواصم البلديات يكاد يقتصر وجود المراكز الحضرية الأخرى في قطر على عدد محدود من المدن التي يمكن اعتبارها صغيرة أو صغيرة جداً .

الجدول رقم (٧)

التوزع النسبي ومعدل النمو السنوي في المدن الصغيرة في قطر للفترة من ١٩٨٦–٢٠٠٤م

المدينة	١٩٨٦م	١٩٩٧م	٢٠٠٤م	معدل النمو السنوي		
	٪ من سكان الحضر	٪ من سكان الحضر	٪ من سكان الحضر	١٩٧٠–١٩٨٦م	١٩٨٦–١٩٩٧م	١٩٩٧–٢٠٠٤م
دخان	٠,٩	١,٢	٠,٨	١٦,٤	٨,٦	٢,٢
الذخيرة	–	١,٨	١,٨	–	–	١٠,٣
الشحانية	–	١,٥	١,١	–	–	٣,٢
الوكير	–	٠,٩	٠,٦	–	–	١,٦
أم باب	–	٠,٤	٠,٢	–	–	٤,٢–

المصدر : التعدادات السكانية . النسب ومعدل النمو من حساب الباحثة .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٧) يتضح الآتي :

١– هناك خمس مدن فقط مضافة إلى عواصم البلديات تعتبر مراكز حضرية طبقاً لما ورد في بيانات التعدادات الثلاثة . وتأتي أقدمها مدينة دخان، وهي المدينة التعدينية التي اكتشف فيها أول حقل للبترول في قطر، وقد حققت أعلى معدل للنمو الحضري خلال الفترة من ١٩٧٠– ١٩٨٦م؛ حيث بلغ ١٦,٤٪، ثم انخفض معدل نموها إلى ٨,٦٪ و ٢,٢٪ خلال التعدادين الأخيرين، على الرغم من زيادة سكانها بصفة مستمرة، ويمثل سكانها ما نسبته ٠,٩٪ و ١,٢٪ و٠,٨٪ خلال التعدادات الثلاثة على الترتيب . وقد ارتبط ارتفاع نسبة السكان الحضر في مدينة دخان بإنتاج الغاز المصاحب وغير المصاحب من حقل دخان البري من جهة، والبدء في تنفيذ مشروع تحديث الحقل من جهة أخرى [٣٨].

(٣٨) وزارة الطاقة والصناعة، (٢٠٠١م) ، التنمية الصناعية في قطر، إدارة التنمية الصناعية، ص ٢٦.

٢- برزت على السطح المدن القريبة من المناطق الصناعية مثل مدينتي الذخيرة والوكير؛ الأولى تقع شمال مدينة الخور كما يتضح من الشكل رقم (٣)، وقد بدأت تجذب الكثير من العاملين في منطقة راس لفان الصناعية نتيجة لاستغلال الغاز الطبيعي من حقل الشمال وما ترتب عليه من الجذب الصناعي وتوطنه في الأجزاء الشمالية الشرقية من قطر، وقد حققت معدل نمو سنوياً للتحضر بلغ ١٠,٣٪ للفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٤م، أما الثانية فقد كان لقربها من مدينة الوكرة أثره في ارتفاع عدد سكانها من ٣٩٤٨ نسمة إلى ٤٤٠٠ نسمة عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤م على الترتيب .

٣- تعتبر مدينة الشحانية واحدة من أكثر مدن النطاق الأوسط في قطر جذباً للسكان، ولعل في وقوعها داخل نطاق بلدية الريان أولاً، وتوسطها تقريباً للمسافة بين مدينة دخان في الغرب والدوحة في الشرق ثانياً، وكثرة المزارع وحظائر الإبل ثالثاً، ووفرة بعض الخدمات الاجتماعية كالمدارس والمركز الصحي رابعاً، أثره في زيادة السكان فيها ونموهم بمعدل سنوي بلغ ٣,٢٪ بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤م.

٤- وعلى الرغم من كون أم باب مدينة فيها مصنع للإسمنت في قطر، فإنها واجهت نمواً سالباً بلغ - ٤,٢٪ خلال التعدادين الأخيرين . ولعل لنقص الخدمات فيها وعدم تنميتها، دوره في عدم الرغبة في السكنى بها حتى من قبَل فئة العاملين الذكور.

ويساعد مؤشر المدن الأربع أو مقياس الأولوية - الهيمنة - [٣٩] **Index of Primacy** على رسم الشخصية الجغرافية وتطور العمران في

(٣٩) من مقاييس التوزع الحضري، يستخرج بقسمة سكان المدينة المهيمنة إلى مجموع المدن الثلاث التالية لها في الحجم. انظر :

أ - حسن الخياط، (٢٠٠٠م) ، المدينة الخليجية : إشكالياتها واستراتيجيات المستقبل، مؤتمر التخطيط والتنمية العمرانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٧- ٢٩ أبريل ١٩٩٩م، جامعة قطر، ص ١٠٩ .

ب - فتحي أبو عيانة، (١٩٨٧م)، السكان والعمران الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٩٦ .

ج - سلامة الشواف و زهير زاهد، (١٩٨٨م)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦- ٥٧ .

الأقاليم، وبتطبيقه على مدينة الدوحة، نجد أن هناك هيمنة شديدة لمدينة الدوحة على باقي المراكز الحضرية وخاصة في عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٦م، حيث بلغ هذا المؤشر ٨,٦ و ٣,١ على الترتيب، وكلما كانت النتائج أكبر من الثلث كان التركيب الحضري مختلاً . أما في عام ١٩٩٧م فقد بلغت درجة الهيمنة ٢؛ مما يعني أن هناك اتجاهاً نحو حدوث نوع من التوازن بين المراكز الحضرية .

وأظهرت نتائج تعداد ٢٠٠٤م أن درجة الهيمنة الحضرية لمدينة الدوحة كانت ١؛ مما يعني أن مجموع سكانها يعادل سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم وهي الريان والوكرة وأم صلال؛ أي أن حجمها مازال كبيراً وطاغياً، كغيرها من عواصم العالم العربي [٤٠] .

وإلى جانب هذا المقياس ظهر ما يسمى بالهيمنة الازدواجية [٤١]، التي تعني سيطرة أكبر مدينتين على النظام الحضري في أي إقليم، وفي هذه الحالة سوف يرتفع معدل الهيمنة بدرجة كبيرة جداً . وقد بلغ مؤشر الأولوية لمدينة الدوحة الكبرى (الدوحة والريان) ما يقرب من ١١ ضعفاً، نحو ١٠,٥ من إجمالي سكان المدن الثلاث التالية وهي الوكرة والخور وأم صلال ، وهي نتيجة تكاد تتطابق مع ما أسفرت عنه إحدى الدراسات [٤٢] .

٣- المراكز الريفية :

لقد كانت حركة السكان قبل اكتشاف البترول إلى المراكز الحضرية محدودة وموسمية، وكانت التجمعات الريفية تتميز بالانتشار على رقعة واسعة من الأرض الصحراوية أو الروضات أو المناطق الساحلية، ثم بعد اكتشاف البترول ودوره

(٤٠) فتحي أبو عيانة، (١٩٨٧م)، السكان والعمران الحضري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٩٤- ٢٩٩ .

(٤١) الأمم المتحدة، (١٩٩٩م) ، التحولات البيئية والتنمية الحضرية المستدامة في منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص ٨ .

(٤٢) محمد الكبيسي وآخرون، (٢٠٠٦م)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤ .

البارز في تغيير نمط الحياة الاقتصادية، بدأ التحول السكاني والحركة من الريف يأخذ شكلاً مختلفاً .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٥) يتبين ما يأتي :

أ- تتفاوت أعداد السكان الريفيين في البلديات المختلفة باستثناء بلدية الدوحة التي تضم مركزاً عمرانياً واحداً هو مدينة الدوحة، إضافة إلى بلدية مسيعيد عام ١٩٨٦م؛ حيث كانت مدينة تقع ضمن بلدية الوكرة، كما أن بلدية جريان البطنة تعتبر ريفاً بالكامل .

ب- ترتفع نسبة السكان الريفيين إلى ما يزيد على نصف السكان عام ١٩٨٦م في البلديات التي تقع مساحات واسعة منها في وسط الدولة أو تقع بكاملها فيه، حيث تحتوي على كثير من المزارع، كما هو الحال في الغويرية وأم صلال، إضافة إلى الشمال، التي تضم مجتمعة نحو ٥٨٪ من مساحة المزارع في قطر[٤٣] .

ج- في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤م تميزت الدوحة بالحضرية الكاملة وكذلك مسيعيد تقريباً، في حين ظلت نسبة سكان الريف ١٠٠٪ في جريان البطنة كما كانت عام ١٩٨٦. وقد راوحت نسبة سكان الريف بين ٠,٩٪ لمسيعيد و ٥٥,٦٪ للغويرية. ويرجع ذلك إلى الظروف البيئية التي تدخل ضمن نطاق البلديات التي ترتفع فيها نسبة سكان الريف، كما أن نسبة سكان الريف انخفضت في جميع البلديات الأخرى مثل الشمال والجميلية .

(٤٣) مجلس التخطيط، (٢٠٠٨م)، توزع المساحات في قطر بحسب الاستخدام ، جهاز الإحصاء، بيانات غير منشورة، الدوحة .

الجدول رقم (٨)

التوزع النسبي للسكان بحسب الحضر والريف في البلديات للفترة من ١٩٨٦– ٢٠٠٤م

المدينة	١٩٨٦		١٩٩٧		٢٠٠٤	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الدوحة	١٠٠,٠	٠,٠	,١٠٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠
الريان	٥٦,٠	٤٤,٠	٨٨,١	١١,٩	٩٧,٧	٢,٣
الوكرة	٧٤,٨	٢٥,٢	٩٦,٨	٣,٢	٩٩,٩	٠,١
أم صلال	٤٨,٥	٥١,٥	٧٣,٥	٢٦,٥	٨٠,٤	١٩,٦
الخور	٦٠,٥	٣٩,٥	٧٧,١	٢٢,٩	١٠٠,٠	٠,٠
الشمال	٤١,٥	٥٨,٥	٧٨,٤	٢١,٦	٦٠,٠	٤٠,٠
الغويرية	٤٢,٨	٥٧,٢	٤٤,٤	٥٥,٦	١٠٠,٠	٠,٠
الجميلية	٥٧,٣	٤٢,٧	٦٧,٧	٣٢,٣	٨٥,١	١٤,٩
مسيعيد	١٠٠,٠	٠,٠	٩٩,١	٠,٩	٩٩,٥	٠,٥
جريان البطنة	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : التعدادات السكانية والنسب من حساب الباحثة .

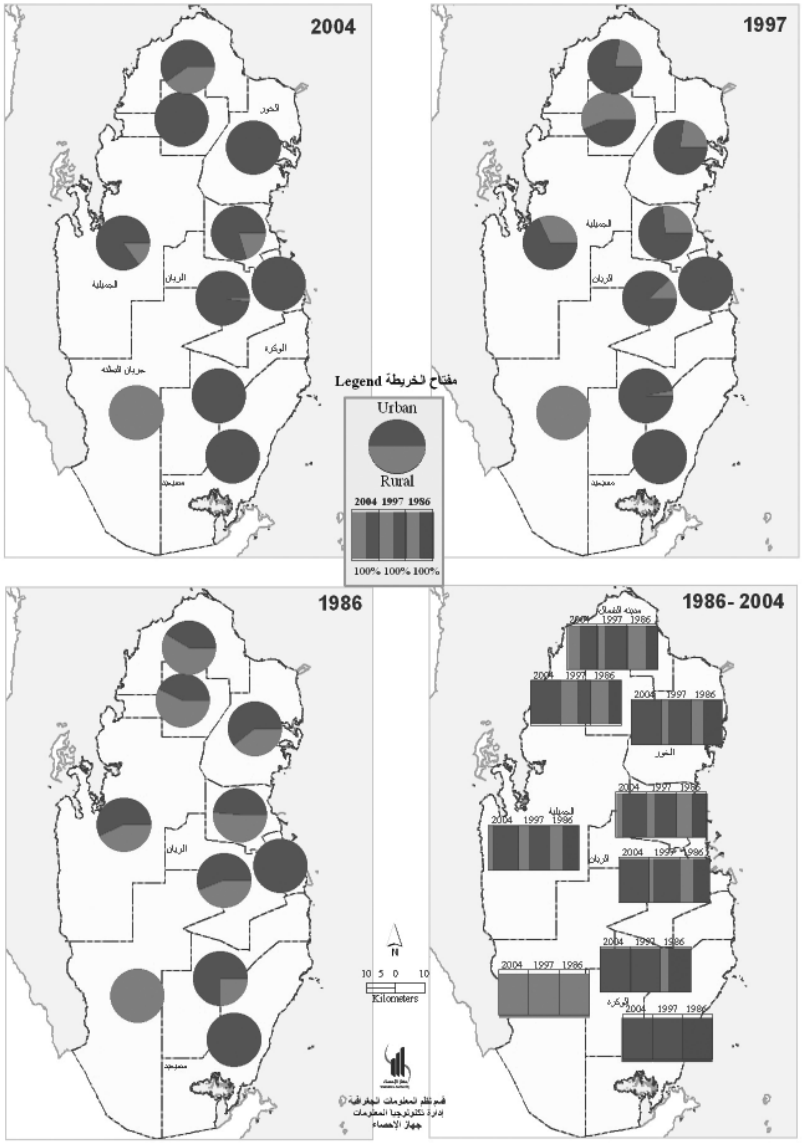

الشكل رقم (٥) ـ التوزع النسبي للسكان بحسب الحضر والريف (١٩٨٦-١٩٩٧-٢٠٠٤)

د- قلّت نسبة السكان الريفيين في البلديات القريبة من الدوحة عام ١٩٩٧م كما هو الحال في الوكرة ٣,٢٪ والريان ١١,٩٪ والخور ٢٢,٩٪، وقد كان لوقوع المدن الثلاث التالية للدوحة في الحجم داخل هذه البلديات أثره في قلة السكان الريفيين.

هـ- تدنت نسبة السكان الريفيين كثيراً عام ٢٠٠٤م، وأصبحت بلدية الغويرية مركزاً حضرياً بالكامل، وقد راوحت نسبة السكان الريفيين بين ٠,١٪ و ٤٠٪ لبلديتي الوكرة والشمال على الترتيب . ومما لاشك فيه أن النمو العمراني والنهضة الاقتصادية والاجتماعية قد أدت إلى تركز كثير من الخدمات في المدن، مما نتج عنه هجرة كثير من سكان القرى الصغيرة والقريبة إليها .

رابعاً – التركز السكاني في قطر:

تعتبر هذه الدراسة مهمة جداً في مجتمع سكاني يتزايد بشكل مستمر، وبمعدلات نمو عالية كالمجتمع القطري. وسوف نتناول بعض المقاييس لتوضيح درجة التركز السكاني، وهي :

١-الكثافة السكانية :

تعتبر الكثافة إحدى طرق قياس توزع السكان التي تعبر عن درجة تركزهم في منطقة ما ، إلى جانب استخدامها في قياس مستوى معيشة السكان؛ لأنها تساعد على تحديد أنماط التجمعات البشرية وطبيعة الاحتياجات المتفاوتة لدى الكثافات البشرية المتباينة(٤٤). ونشير إلى أن الأعداد المطلقة للسكان لا تفسر الكثير عند التخطيط لتنمية الأقاليم وتطويرها ، لذا من الضروري ربط هذه الأعداد بالأرض وقدرتها على استيعاب السكان . وسوف نتطرق لدراسة الكثافة العامة والصافية:

أ -الكثافة العامة :

وكثافة السكان العامة في قطر لا يمكن النظر إليها على أنها مقياس دقيق، حيث إنها قليلة الأهمية في دراسة العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية، فالجفاف والتصحر

(٤٤) إسحق القطب، (١٩٩٠م)، البعد الاجتماعي في التخطيط الإقليمي، برنامج التخطيط الإقليمي في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، ٦-٣١ يناير، الكويت، ص ١٤.

يغلبان على البيئة في شبه جزيرة قطر، وهي بيئة طاردة؛ مما أدى إلى تجمع السكان في مواضع محددة. وفي هذا الجزء سوف نتطرق لدراسة أنماط الكثافة العامة للسكان بحسب البلديات. ومن بيانات الجدول رقم (٩) يتضح ما يأتي :

١-في عام ١٩٨٦م بلغت الكثافة العامة في قطر ٣٢ نسمة /كم٢، وتقل كثافة معظم البلديات عن هذه الكثافة باستثناء الدوحة والريان . أما في عام ١٩٩٧م فقد ارتفعت الكثافة العامة إلى ٤٥,٣ نسمة /كم٢ مع زيادة عدد السكان، كما ارتفعت الكثافة في كل بلديات قطر نتيجة لزيادة السكان وثبات المساحة باستثناء بلدية الشمال التي شهدت تناقصاً في سكانها، عائداً إلى هجرتهم إلى المراكز العمرانية بالبلديات الأخرى . وفي عام ٢٠٠٤م ونظراً لاستمرار الزيادة السكانية فقد ارتفعت الكثافة العامة إلى ٦٤,٦ نسمة /كم٢ ، بل إنها تجاوزت المائة نسمة عام ٢٠٠٦م .

٢ -تسجل بلدية الدوحة أعلى كثافة بين البلديات في قطر خلال التعدادات الثلاثة، كما في الشكل رقم (٦)؛ حيث بلغت ١٣٦٩,١ نسمة /كم٢ عام ١٩٨٦، وهي كثافة مدن تختلف عن بقية قطر باستثناء الريان نوعاً ما . وسجلت هذه البلدية أيضاً أعلى كثافة عام ١٩٩٧م حيث بلغت نحو ١٦٦٣,٤ نسمة /كم٢ وهي كثافة أعلى من التي سجلت عام ١٩٨٦م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني المترتب على استقطابها للوافدين .

٣ -ارتفعت الكثافة في بلدية الدوحة إلى ٣٣٩٦,٦ نسمة /كم٢ عام ٢٠٠٦م، على الرغم من انخفاض نسبة سكانها، كما ذكرنا . وقد حققت جميع البلديات ارتفاعاً في كثافتها العامة، ولاسيما الريان وأم صلال؛ حيث بلغت كثافتهما ٦٧٤,٦ نسمة /كم٢ و ١٢٧,٥ نسمة /كم٢ على الترتيب، وهي أكبر من الكثافة العامة لقطر ١٢٥,٧ نسمة /كم٢ .

٤ -تأتي بلدية الريان في المرتبة التالية بعد بلدية الدوحة من حيث كثافة السكان فيها على امتداد جميع الأعوام؛ حيث بلغت ١٠٣ نسمة /كم٢ في العام الأول و١٩٠ نسمة /كم٢ في العام الثاني، ويعود ذلك إلى مواكبة النمو السكاني مع النمو العمراني، الذي ساعد على مواصلة ارتفاع الكثافة السكانية بها إلى

٦٧٤,٦ نسمة / كم٢ عام ٢٠٠٦م.

٥ – انخفضت الكثافات السكانية في بقية البلديات بعد ذلك كثيراً كما هو واضح من شكل الكثافة العامة؛ فهي كثافات لبلديات تضم مساحات صحراوية كبيرة وأراضي غير معمورة، وتتناثر المراكز العمرانية بها وسط محيط واسع من اللامعمور، وإن كانت الكثافات في حد ذاتها تتباين كثيراً فيما بين البلديات .

الجدول رقم (٩)

الكثافة العامة في بلديات قطر للفترة من ١٩٨٦– ٢٠٠٦م

المدينة	المساحة كم٢	١٩٨٦م الكثافة	١٩٩٧م الكثافة	٢٠٠٤م الكثافة	٢٠٠٦م الكثافة
الدوحة	١٥٨,٧١٥	١٣٦٩,١	١٦٦٣,٤	٢١٤١,٢	٣٣٩٦,٦
الريان	٨٩٣,٤٨٣	١٠٣,٠	١٩٠,٠	٣٠٥,٤	٦٧٤,٦
الوكرة	١١١٦,٣١٣	١٥,٨	٢١,٨	٢٨,٢	٦٨,٣
أم صلال	٤٧٠,٣٦٥	٢٣,٧	٣٩,١	٦٧,٢	١٢٧,٥
الخور	١٠٠١,٤٣٩	٩,٠	١٧,٨	٣١,٥	٨٨,٢
الشمال	٩٠٢,١٠٩	٤,٩	٤,٥	٥,٤	٩,٤
الغويرية	٦٢٢,٧٤٥	٢,٦	٢,٨	٣,٥	٩,٣
الجميلية	٢٦١١,٦٩٧	٢,٨	٣,٨	٣,٩	٧,٥
جريان البطنة	٢٣٨٩,٤١١	١,١	١,٩	٢,٨	٩,٣
مسيعيد	١٣٥٤,٧٩٥	٤,٥	٥,٦	٩,٤	٩,١
الإجمالي	١١٥٢١,٠٧	٣٢,٠	٤٥,٣	٦٤,٦	١٢٥,٧

المصدر : ١– التعدادات السكانية .

٢– مجلس التخطيط، (٢٠٠٦م)، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد ٢٦، الدوحة، ص ص ١٩–٢١ .

٦ – تتبادل بلديتا الوكرة والخور المواقع فيما بينهما من حيث مستويات الكثافة العامة في كل منهما. ولعل السبب في ارتفاعها في هاتين البلديتين يعود إلى:

١–أن بعض العاملين في الدوحة أصبحوا يسكنون في المدن القريبة منها مثل الوكرة ، ويقومون برحلة العمل اليومية، نظراً لرخص السكن وتوافره .

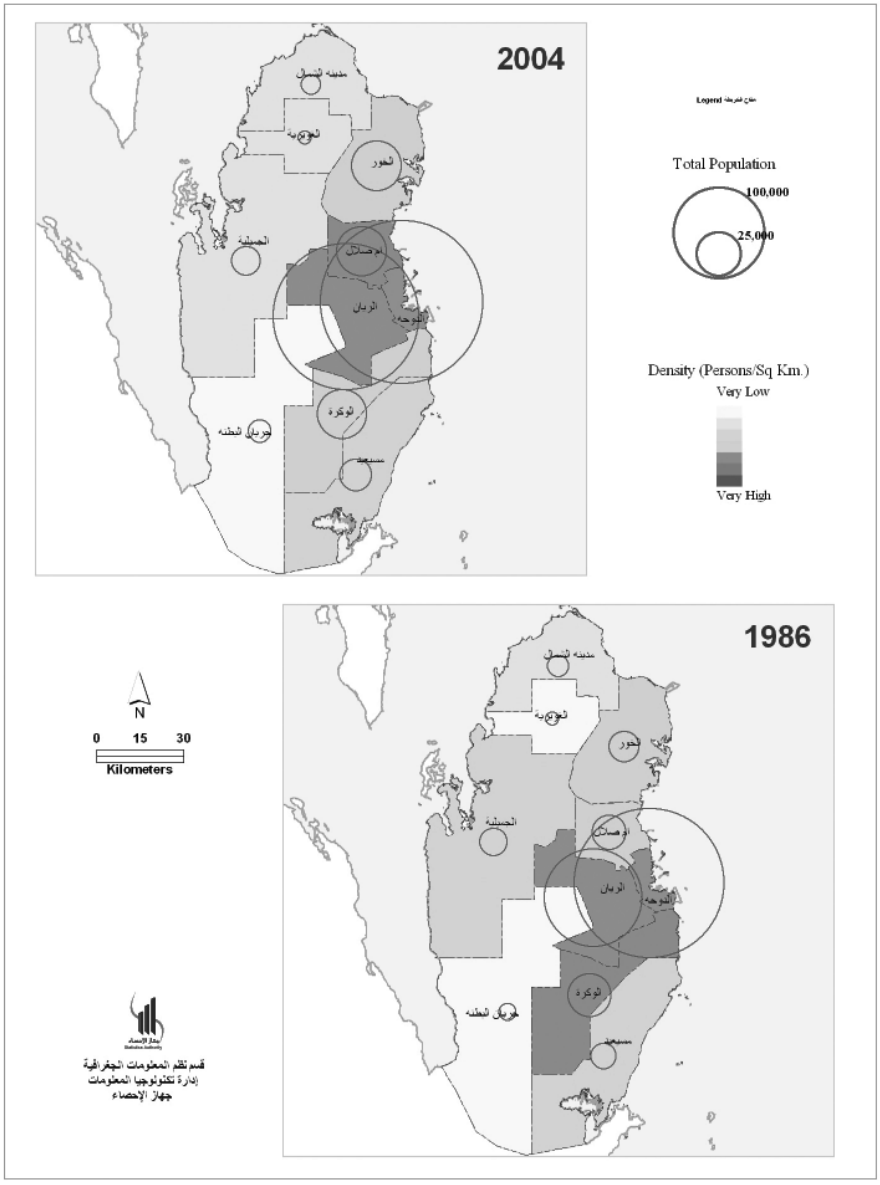

الشكل رقم (٦) ـ الكثافة العامة في بلديات قطر (١٩٨٦ – ٢٠٠٤م)

٢-كان لبدء مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرامج الإسكان الحكومي والتوسع في العمران أثره في جذب مزيد من السكان من الدوحة إلى هذه البلديات، سواء من القطريين أو الوافدين .

٧ - تقل الكثافة عن ٥ نسمة / كم٢ في بلديات الشمال ومسيعيد والجميلية والغويرية وجريان البطنة كما في الجدول رقم (٩)، وهي بلديات تضم مساحات واسعة تقدر بنحو ٦٨,٤٪ من إجمالي أراضي قطر، في حين أن نسبة سكانها لم تزد على ٦٪ من سكان قطر عام ١٩٨٦م . أما في عام ٢٠٠٦م فقد تجاوزت الكثافة العامة ٩ نسمة / كم٢ في هذه البلديات باستثناء بلدية الجميلية .

ب - الكثافة الصافية :

تعتبر الصورة التي ترسمها الكثافة العامة للسكان في بلديات قطر غير دقيقة، ويشوبها النقص؛ لكونها ذات قيمة محدودة، باعتبار أنها تأخذ في الحسبان المساحات غير المعمورة؛ مما يؤدي إلى التفاوت بينها وبين الكثافة الصافية [٤٥]، التي يتم حسابها بالنسبة للمساحة المعمورة فقط، ولذا فإنها أصلح المؤشرات لقياس كثافة السكان في الوحدات الإدارية .

ونظراً لانخفاض نسبة المساحة المعمورة في قطر بنسبة لا تزيد على ١٠,٤٪ من إجمالي المساحة، التي تشغلها الاستخدامات المختلفة من سكنية وصناعية وتجارية وزراعية، إلى جانب الأراضي التي تنشط بها عمليات التنمية، فإن الكثافة الصافية سوف تتأثر بدرجة كبيرة بمدى تركز الأنشطة والسكان في بعض البلديات دون الأخرى . ومن خلال الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٧) يتبين ما يأتي :

---

(٤٥) لمزيد من التفصيل انظر :

- Northam, R.M. (1979) , Urban Geography, John Wiley & Sons, New York, p. 268 .
- أحمد علي إسماعيل، (١٩٨٩م) ،أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ،الطبعة السابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة ،ص ص ١٨٩ - ١٩٠ .

١ – بلغت الكثافة الصافية في بلدية الدوحة ٢٧٨٥,٦ نسمة / كم٢ عام ٢٠٠٤م، وهي تمثل أكثر من ثلاث مرات للكثافة الصافية لقطر ٦١٥ نسمة / كم٢، وارتفاع الكثافة يعود إلى أن ٨٦,٤٪ من مساحة البلدية معمور. ولعل الفرق بين الكثافتين يعني أن هناك مساحات غير معمورة في بلدية الدوحة تصل إلى نحو ١٣,٦٪ ، تقع في أطرافها الشمالية والجنوبية، إضافة إلى بعض الفراغات التي تتخلل أحياء السد ووادي السيل والمرخية والمطار .

الجدول رقم (١٠)

الكثافة الصافية في بلديات قطر عام ٢٠٠٤م

البلدية	الكثافة الصافية
الدوحة	٢٧٨٥,٦
الريان	٨١٩,٤
الوكرة	٢٠٩,٦
أم صلال	٣١٦,١
الخور	٢١٤,٦
الشمال	٦٧,٣
الغويرية	٢٨,٨
الجميلية	٢٠٦,١
جريان البطنة	١٣٩,١
مسيعيد	٢٠٧,٨
الإجمالي	٦١٥

المصدر : ١– التعداد العام للسكان والمساكن ، ٢٠٠٤ م.

٢– مجلس التخطيط، (٢٠٠٨)، توزع المساحات في قطر بحسب الاستخدام، مرجع سبق ذكره.

٢ – ارتفعت الكثافة الصافية في جميع البلديات؛ مما يوضح أن هناك تركزاً للسكان فيها لم تشر له الكثافة العامة . وتأتي بلديتا الريان وأم صلال تاليتين في كثافتهما الصافية لبلدية الدوحة، حيث بلغت في الريان ٨١٩,٤ نسمة / كم٢، وفي أم صلال ٣١٦,١ نسمة / كم٢ .

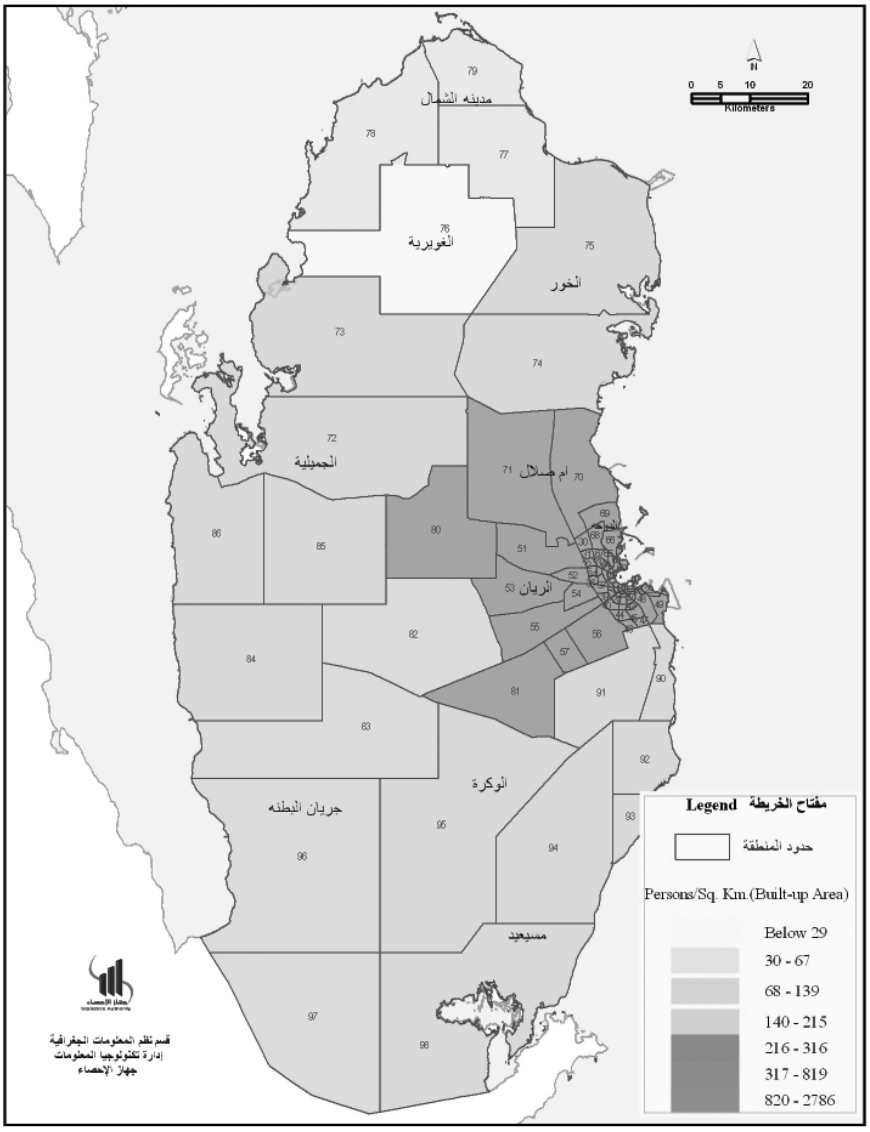

الشكل رقم (٧) ـ الكثافة الصافية في بلديات قطر عام ٢٠٠٤م

٣ – هناك أربع بلديات هي الخور والوكرة ومسيعيد والجميلية تأتي تالية للبلديات السابقة في ارتفاع الكثافة الصافية فيها، وقد بلغت ٢١٤,٦ نسمة / كم٢، و٢٠٩,٦ نسمة /كم٢، و ٢٠٧,٨ نسمة /كم٢، و ٢٠٦,١ نسمة / كم٢ لكل منها على الترتيب . وهذا الارتفاع يعود إلى التنمية الصناعية في كل من بلدية الخور – وتضم مدينة راس لفان – وبلدية مسيعيد، حيث عملت الصناعة على تركز السكان وجذبهم في هاتين البلديتين ولاسيما من الوافدين الذكور؛ مما كان له أكبر الأثر في كثافتهما الصافية، يضاف إليهما بلدية الجميلية التي تضم مدينة دخان التعدينية، التي يسكنها كثير من غير القطريين .

٤ –تقل الكثافة الصافية في ثلاث بلديات هي جريان البطنة والشمال والغويرية، بحيث إنها بلغت ١٣٩,١ نسمة / كم٢ و ٦٧,٣ نسمة / كم٢ و ٢٨,٨ نسمة / كم٢ . وانخفاضها هنا يرجع إلى قلة المساحة المعمورة من أراضي كل بلدية .

٢ – التركز السكاني :

يعتبر التركز السكاني وثيق الصلة بدراسة توزع السكان، ويقصد به مدى ميل السكان إلى الاستقرار في منطقة معينة أو أكثر داخل حدود الدولة، أو التشتت فيها .

ويقاس تركز السكان باستخدام عدة طرق إحصائية، من أهمها نسبة التركز **Concentration Ratio** ، وكلما كبرت هذه النسبة دلت على شدة التركز وبالعكس كلما قلت قلّ التركز وبدأ الانتشار والتشتت في توزع السكان [٤٦]، ولابد من الإشارة إلى أن هذه النسب لا يستفاد منها إلا إذا حسبت لعدة تعدادات

(٤٦) لمزيد من التفصيل عن تطبيق المعادلة انظر :

– طه حماد الحديثي، (١٩٨٨م) ، جغرافية السكان، جامعة الموصل، ص ص ٦٠٥–٦٠٧ .

– رشود بن محمد الخريف، (٢٠٠٣م)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٨–١٣٤ .

– جون كلارك، (١٩٨٤م)، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤ .

متعاقبة، حتى يمكن الحكم على اتجاهها صعوداً وهبوطاً . وتوضح الجداول من رقم (١١) إلى رقم (١٤) نسبة التركز السكاني في قطر التي بلغت ٧٤,٧٪ عام ١٩٨٦م، وهي نسبة تميل إلى التركز، ولم تتغير كثيراً عام ١٩٩٧م؛ حيث بلغت ٧٤٪ ؛ مما يوضح بجلاء أن توزع سكان الدولة يتميز بعدم التساوي على رقعتها، حيث يتركز السكان في مناطق محددة، والمعروف أن درجة التركز تتعاظم حيث يتجمع السكان في نقطة واحدة [٤٧] .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة التركز إلى ٧٣,٤٪ عام ٢٠٠٤م، فإنها مازالت تؤكد عدم تغير التوزع السكاني في قطر خلال ١٨ سنة، ولعل في عدم جذب المناطق والبلديات خارج نطاق الدوحة الكبرى، أثره في احتفاظ هذا المؤشر بارتفاعه أيضاً عام ٢٠٠٦م حيث بلغ ٦٩,٤٪ .

ويعتبر منحنى لورنز[٤٨] **Lorenz Curve** من الطرق المستخدمة لمعرفة مدى التساوي أو عدم التساوي في توزع السكان داخل حدود الدولة .

(٤٧) جون كلارك، (١٩٨٤م)، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤ .

(٤٨) لمزيد من التفصيل عن المنحنى انظر :
- طه حماد الحديثي، (١٩٨٨م)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٠٧- ٦٠٩ .
- جون كلارك، (١٩٨٤م)، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧ .
- رشود بن محمد الخريف، (٢٠٠٣م)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣٤- ١٣٩ .

الجدول رقم (١١)

العلاقة بين توزع السكان والمساحة في البلديات عام ١٩٨٦م

البلدية	الكثافة السكانية	٪ من السكان س	المتجمع الصاعد للسكان	٪ من المساحة ص	المتجمع الصاعد للمساحة	س- ص الفرق الموجب
الدوحة	١٣٦٩,١	٥٨,٩	٥٨,٩	١,٤	١,٤	٥٧,٥
الريان	١٠٣,٥	٢٤,٩	٨٣,٨	٧,٨	٩,١	١٧,٢
أم صلال	٢٣,٧	٣,٠	٨٦,٨	٤,١	١٣,٢	١,١
الوكرة	١٥,٨	٤,٨	٩١,٦	٩,٧	٢٢,٩	٤,٩
الخور	٩,٠	٢,٤	٩٤,٠	٨,٧	٣١,٦	٦,٣
الشمال	٤,٩	١,٢	٩٥,٢	٧,٨	٣٩,٤	٦,٦
مسيعيد	٤,٥	١,٧	٩٦,٩	١١,٨	٥١,٢	١٠,١
الجميلية	٢,٨	٢,٠	٩٨,٨	٢٢,٧	٧٣,٩	٢٠,٧
الغويرية	٢,٦	٠,٤	٩٩,٣	٥,٤	٧٩,٣	٥,٠
جريان البطنة	١,١	٠,٧	١٠٠,٠	٢٠,٧	١٠٠,٠	٢٠,٠
الإجمالي	٣٢,٠					١٤٩,٣
نسبة التركز						٧٤,٧

من حساب الباحثة .

الجدول رقم (١٢)

العلاقة بين توزع السكان والمساحة في البلديات عام ١٩٩٧م

البلدية	الكثافة السكانية	٪ من السكان س	المتجمع الصاعد للسكان	٪ من المساحة ص	المتجمع الصاعد للمساحة	س- ص الفرق الموجب
الدوحة	١٦٦٣,٤	٥٠,٦	٥٠,٦	١,٤	١,٤	٤٩,٢
الريان	١٩٠,٠	٣٢,٥	٨٣,١	٧,٨	٩,١	٢٤,٨
أم صلال	٣٩,١	٣,٥	٨٦,٦	٤,١	١٣,٢	٠,٦
الوكرة	٢١,٨	٤,٧	٩١,٣	٩,٧	٢٢,٩	٥,٠
الخور	١٧,٨	٣,٤	٩٤,٧	٨,٧	٣١,٦	٥,٣
الشمال	٥,٦	١,٥	٩٦,١	١١,٨	٤٣,٤	١٠,٣
مسيعيد	٤,٥	٠,٨	٩٦,٩	٧,٨	٥١,٢	٧,١
الجميلية	٣,٨	١,٩	٩٨,٨	٢٢,٧	٧٣,٩	٢٠,٨
الغويرية	٢,٨	٠,٣	٩٩,١	٥,٤	٧٩,٣	٥,١
جريان البطنة	١,٩	٠,٩	١٠٠,٠	٢٠,٧	١٠٠,٠	١٩,٩
الإجمالي	٤٥,٣					١٤٧,٩
نسبة التركز						٧٤,٠

من حساب الباحثة .

الجدول رقم (١٣)

العلاقة بين توزع السكان والمساحة في البلديات عام ٢٠٠٤م

البلدية	الكثافة السكانية	٪ من السكان س	المتجمع الصاعد للسكان	٪ من المساحة ص	المتجمع الصاعد للمساحة	س– ص الفرق الموجب
الدوحة	٢١٤١,٢	٤٥,٧	٤٥,٧	١,٤	١,٤	٤٤,٣
الريان	٣٠٥,٤	٣٦,٧	٨٢,٣	٧,٨	٩,١	٢٨,٩
أم صلال	٦٧,٢	٤,٢	٨٦,٦	٤,١	١٣,٢	٠,٢
الوكرة	٣١,٥	٤,٢	٩٠,٨	٨,٧	٢١,٩	٤,٥
الخور	٢٨,٢	٤,٢	٩٥,١	٩,٧	٣١,٦	٥,٥
الشمال	٩,٤	١,٧	٩٦,٨	١١,٨	٤٣,٤	١٠,١
مسيعيد	٥,٤	٠,٧	٩٧,٤	٧,٨	٥١,٢	٧,٢
الجميلية	٣,٩	١,٤	٩٨,٨	٢٢,٧	٧٣,٩	٢١,٣
الغويرية	٣,٥	٠,٣	٩٩,١	٥,٤	٧٩,٣	٥,١
جريان البطنة	٢,٨	٠,٩	١٠٠,٠	٢٠,٧	١٠٠,٠	١٩,٨
الإجمالي	٦٤,٦					١٤٦,٨
نسبة التركز						٧٣,٤

من حساب الباحثة .

الجدول رقم (١٤)

العلاقة بين توزع السكان والمساحة في البلديات عام ٢٠٠٦م

البلدية	الكثافة السكانية	٪ من السكان س	المتجمع الصاعد للسكان	٪ من المساحة ص	المتجمع الصاعد للمساحة	س– ص الفرق الموجب
الدوحة	٣٣٩٦,٦	٣٧,٢	٣٧,٢	١,٤	١,٤	٣٥,٨
الريان	٦٧١,٦	٤١,٦	٧٨,٨	٧,٨	٩,١	٣٣,٩
أم صلال	١٢٧,٥	٤,١	٨٣,٠	٤,١	١٣,٢	٠,١
الوكرة	٨٨,٢	٦,١	٨٩,١	٨,٧	٢١,٩	٢,٦
الخور	٦٨,٣	٥,٣	٩٤,٣	٩,٧	٣١,٦	٤,٤
الشمال	١٩,١	١,٨	٩٦,١	١١,٨	٤٣,٤	١٠,٠
مسيعيد	٩,٤	٠,٦	٩٦,٧	٧,٨	٥١,٢	٧,٢
الجميلية	٩,٣	٠,٤	٩٧,١	٥,٤	٥٦,٦	٥,٠
الغويرية	٩,٣	١,٥	٩٨,٦	٢٠,٧	٧٧,٣	١٩,٢
جريان البطنة	٧,٥	١,٤	١٠٠,٠	٢٢,٧	١٠٠,٠	٢١,٣
الإجمالي	١٢٥,٧					١٣٩,٥
نسبة التركز						٦٩,٤

من حساب الباحثة .

ومن خلال الجداول السابقة من رقم (١١) إلى رقم (١٤) يلاحظ ما يأتي :

١- تشابه الانحراف عن خط التوزع المثالي للسكان في مختلف بلديات قطر لجميع السنوات ١٩٨٦م و ١٩٩٧م و ٢٠٠٤م و ٢٠٠٦م، وفي انحراف المنحنى لأسفل دليل على التركز الكبير للسكان بما يتفق ونسبة التركز كما في الشكل رقم (٨).

٢- تركز شديد في الدوحة التي ضمت أكثر من نصف السكان عامي ١٩٨٦ و١٩٩٧م بنسبة ٥٨,٩٪ و ٥٠,٦٪ من إجمالي السكان ، وهذه هي السمة الرئيسة المميزة لقطر، وهي التركز الشديد للسكان في العاصمة على ١,٤٪ من مساحة الدولة .

٣- تستأثر الدوحة الكبرى (الدوحة والريان) بأكثر من ٨٠٪ من سكان قطر للتعدادات الثلاثة في مساحة لا تزيد على ٩٪ من مساحة الدولة، يتركز نحو ثلثهم في الريان . وقد انخفضت نسبتها إلى ٧٨,٨٪ عام ٢٠٠٦م بسبب جذب بلديتي أم صلال والخور .

٤- يتركز نحو ٨٦,٨٪ من السكان في ١٣,٢٪ من المساحة، بكثافة بلغت ٢٣,٧ نسمة /كم٢ عام ١٩٨٦م، وقد ارتفعت الكثافة عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤م إلى ٣٩,١ نسمة /كم٢ و ٦٧,٢ نسمة /كم٢ على مساحة الأرض نفسها . وهنا بدأت كثافات المناطق الريفية وسكانها تظهر على المنحنى؛ حيث نجد أن أقل من ربع المساحة يقطنها ما يزيد على ٩٠٪ من السكان وتتمثل هذه النسب في أم صلال والوكرة إلى جانب الدوحة والريان حتى عام ١٩٩٧م .

٥- ومما يزيد من حدة التركز السكاني واستمراره في قطر أن نحو ٥٪ من السكان يتوزعون على ما يزيد على ثلثي المساحة بنسبة ٦٨,٤٪ من المساحة الإجمالية عام ٢٠٠٦م ، في داخل بلديات الجميلية وجريان البطنة والغويرية والشمال ومسيعيد .

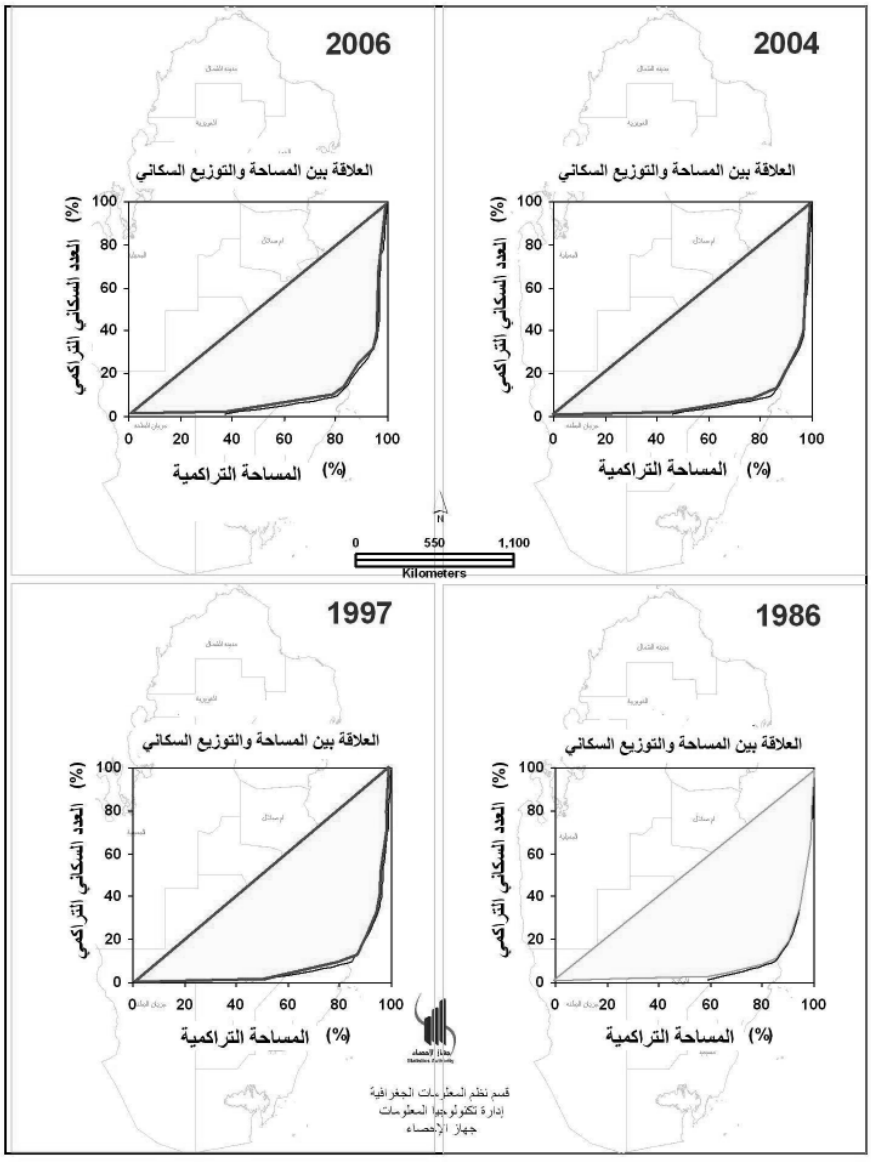

الشكل رقم (٨) ـ العلاقة بين توزع السكان والمساحة في البلديات (١٩٨٦-٢٠٠٦م)

الخاتمة والتوصيات :

إن تحقيق التوازن في التنمية المكانية يستدعي ربطها بالسكان، ولهذا فإن الحل الصحيح للمشكلة السكانية يقتضي الاهتمام بأبعادها الثلاثة المتشابكة: النمو والتوزع والخصائص، ولا يمكن أن يكون هناك حل إلا في ضوء التنمية المجتمعية الشاملة التي تتضمن جانبين مهمين : تنمية اقتصادية اجتماعية تسهم في تحقيق رفاهية للسكان، وتنمية عمرانية في المناطق الأقل نمواً بهدف تخفيف الضغط السكاني على الرقعة المحدودة لمدينة الدوحة، أو إقليم الدوحة العمراني .

لقد طرأ تغير على الحدود الإدارية عام ٢٠٠٥م، وهو خاص بتقسيم قطر إلى سبع بلديات بدلاً من عشر بلديات، حيث ضمت الغويرية إلى الخور، وبلديتي الجميلية وجريان البطنة إلى بلدية الريان، وعادت بلدية مسيعيد إلى بلدية الوكرة كما كانت في تعداد ١٩٨٦م، وأنشئت بلدية جديدة هي بلدية الظعاين التي اشتملت على أجزاء من ثلاث بلديات هي الدوحة والخور وأم صلال . ولعل من أهداف هذا التغيير الإداري، الرغبة في إبراز المراكز الحضرية الرئيسة في وسط بلديات تضم أجزاء كبيرة من اللامعمور القطري، مثل الريان والخور والوكرة والشمال؛ مما قد يوجه التنمية العمرانية نحوها، ويقلل من كثرة المناطق الإدارية، إلى جانب تحويل جزء من التنمية المستقبلية التي بدأت في شمال الدوحة إلى بلدية أخرى، وهي الظعاين، بهدف تقليص العبء الإداري على بلدية الدوحة .

لاشك في أن قطر تحتاج إلى مخطط يضمن سياسة حضرية تحقق التوازن الإقليمي، وتنشط تنمية المدن المتوسطة والصغيرة، التي لها إمكانيات طبيعية تؤهلها لأن تعيد التوازن البشري بين المراكز القديمة التي تمحورت حولها التنمية، وهذه المدن سوف تكون نواة لتنمية مناطق أخرى؛ مما سيؤدي إلى حدوث نوع من الانسجام والتوازن في الهيكل العمراني .

ومع التسليم بأهمية استراتيجية إعادة توزيع السكان والهيمنة الحضرية، فإنه يمكن التضحية بجانب من التكاليف، خاصة في ظل الإيرادات القياسية

للدولة، وذلك لتحقيق الأهداف الجوهرية بعيدة المدى، مع الإشارة إلى أن أية تعديلات مقترحة لن تؤدي إلى تغييرات جوهرية في النمط الموجود لتوزع السكان في قطر حتى منتصف القرن الحادي والعشرين .

إن ما تحقق حتى الآن من تنمية اقتصادية واجتماعية مازال دون مستوى الطموح . وتجربة قطر – وإن لم تنضج بعد – في توجيه النمو الحضري خارج الدوحة، فإنها من الممكن أن تسهم في معالجة المشكلات السكانية سواء الناجمة عن القطريين والمترتبة على هجرتهم من مناطقهم الأصلية، أو غير القطريين من الوافدين طلباً للعمل والمتركزين في العاصمة. ومازالت الأجهزة التخطيطية تنتظر تحقيق الكثير من أغراض التخطيط الحضري والإقليمي لتوزيع أفضل للسكان والتنمية .

التوصيات :

ونستعرض هنا مجموعة من التوصيات التي قد تساهم عند الأخذ بها في إحداث نوع من التوازن الحضري بين المراكز العمرانية في قطر، ومن هذه التوصيات ما يأتي :

١- تحديد النطاق العمراني للمدن المتوقع نموها كالخور والوكرة؛ من أجل المحافظة على مستوى متقدم من الخدمات والمرافق الحضرية، التي يضمن توفيرها لجميع السكان، ويبعد المدينتين عن ظهور مشكلات المدن الكبرى.

٢- سن التشريعات والقوانين التي تساعد السكان على الانتقال للسكن والعمل في بقية أجزاء قطر، بغرض التخفيف عن الدوحة، ولابد من طرح هذا الأمر على الجهات التشريعية والقانونية المختصة لمعرفة مدى إمكانية ذلك .

٣- أن يكون هناك تنمية شاملة لجميع المراكز الحضرية والريفية، وعدم اقتصارها على البعض، فالمخططات العمرانية لن تنجح مهما كانت درجة اكتمال خدماتها، إلا في إطار تنموي شامل .

٤-الابتعاد في إعداد المخططات العمرانية للمدن والمناطق السكنية، عن التصميمات العالية المستوى، والباهظة التكاليف، وغير الملائمة للنمط العمراني الخليجي،

إذ كلما اتسم المخطط بالبساطة والمعايير المعمارية الاقتصادية التكلفة، كان أكثر قبولاً وواقعية لدى السكان .

٥-إشراك ذوي الاختصاص من القطريين في إعداد المخططات العمرانية للمدن، لتفادي الوقوع في أخطاء تخطيطية، قد يترتب عليها نتائج ليس من السهل إيجاد حلول لها، نتيجة الاعتماد على المخططين الأجانب، الذين لا يملكون الدراية الكافية بالمجتمع القطري وطبيعته .

٦-التنسيق بين الجهات المختصة بإعداد المخططات وتوفير شبكات المرافق العامة، لتحديد أولويات التنمية المطلوبة، وتوفير الخدمات، لتشجيع تعمير المراكز العمرانية من قِبَل السكان، وخاصة الواقعة في البلديات خارج الدوحة.

٧-العمل على زيادة تخصيص أراضي كبار الموظفين، المقدمة كمنح من الدولة للقطريين، سواء في البلديات التي تم عمل المخططات العمرانية لها كالخور أو الوكرة، أو البلديات الداخلية مثل أم صلال والريان .

٨-زيادة كفاءة استخدام الأراضي في المراكز الحضرية خارج الدوحة، وخاصة بالنسبة للاستخدامات السكنية؛ فمازالت نسبة الاستخدام السكني لا تتعدى ٧٪ في كل من بلديات أم صلال والشمال والخور والريان .

المراجع

أولاً – المراجع العربية :

- أحمد علي إسماعيل، (١٩٨٩م) ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، الطبعة السابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة .
- أحمد حسن إبراهيم، (١٩٨٥م)، سكان الكويت : دراسة جغرافية، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٢، الكويت .
- إسحق القطب ، (١٩٩٠م)، البعد الاجتماعي في التخطيط الإقليمي ، برنامج التخطيط الإقليمي في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط ، ٦-٣١ يناير، الكويت.
- الأمم المتحدة، (١٩٩٦م) ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- الأمم المتحدة، (١٩٩٩م) ، التحولات البيئية والتنمية الحضرية المستدامة في منطقة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .
- الراية الاقتصادية، (٢٠٠٧م)، تصريحات وزير المالية، العدد (٩٠٩٦) .
- أمل يوسف الصباح، (١٩٨٧م)، تطور التوزيع الجغرافي للسكان بدولة الكويت، جامعة الكويت .
- أمل يوسف الصباح و حمدي علي عزت، (٢٠٠٦م)، ملامح التوزيع السكاني والانتشار العمراني في الكويت في مرحلة ما قبل التعدادات، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨، جامعة الكويت .
- إيزيس السويفي، (١٩٨٩م)، السكان والعمران في سلطنة عُمان، سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط، العدد ٧٤، جامعة عين شمس .
- جازيس، ج. دومينجو، (١٩٩٦م)، دراسات في جغرافية التنمية، ترجمة محمد علي الفاضلي و محمد الحمادي، منشأة المعارف، الإسكندرية .
- جمال حمدان ، (١٩٧٧م) ، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة.

- جون كلارك، (١٩٨٤م) ، جغرافية السكان، ترجمة محمد شوقي مكي، دار المريخ، الرياض .
- حسن الخياط، (١٩٨٢م) ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر .
- حسن الخياط، (٢٠٠٠م) ، المدينة الخليجية : إشكالياتها واستراتيجيات المستقبل، مؤتمر التخطيط والتنمية العمرانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٧–٢٩ أبريل ١٩٩٩، جامعة قطر .
- رشود بن محمد الخريف، (١٩٩٨م)، التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة (١٣٩٤–١٤١٣هـ)، رسائل جغرافية، العدد ٢١١، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت .
- رشود بن محمد الخريف، (٢٠٠٣م) ، السكان : المفاهيم والأساليب والتطبيقات، جامعة الملك سعود، الرياض .
- رشود بن محمد الخريف، (٢٠٠٧م)، الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٠، الكويت .
- رياض طبارة، (مارس ١٩٨٨م) ، تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٠٩ .
- سلامة الشواف وزهير زاهد، (نوفمبر ١٩٨٨م) ، السكان والتخطيط للتنمية العمرانية في مدن المملكة العربية السعودية، مجلة البلديات، العدد ١٦.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، (٢٠٠٨م) ، حالة سكان العام ٢٠٠٧م، المؤشرات الديموغرافية .
- طه حماد الحديثي، (١٩٨٨م) ، جغرافية السكان، جامعة الموصل .
- عبدالحميد غنيم، (١٩٨٧م)، التوزيع الجغرافي لسكان الإمارات العربية المتحدة، رسائل جغرافية، العدد ٩٧، قسم الجغرافيا ، جامعة الكويت .
- عبدالرزاق عباس حسين، (١٩٧٧م)، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد.

- عبدالله علي العبادي، (١٩٩٣م) ، إنشاء المدن الجديدة وعلاقته بالتنمية الإقليمية والقومية في الدول العربية، ندوة المدن الجديدة، المجلد الأول، المعهد العربي لإنماء المدن، الجبيل .
- علي خليفة الكواري ، (١٩٩٥م) ، عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الخليج العربي: حالة قطر، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- فتحي أبو عيانة، (١٩٨٧م)، السكان والعمران الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
- فتحي أبو عيانة، (١٩٨٧م) ، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
- فتحي أبو عيانة، (١٩٨٧م) ، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .
- كلثم الغانم، (١٩٨٦م) ، التحضر والتحولات في التركيب الطبقي، دراسة حالة للمجتمع القطري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس .
- كلثم الغانم وآخرون، (٢٠٠٦م) ، محددات التركيبة السكانية وتأثيراتها، الدراسات الخلفية للسياسات السكانية في دولة قطر، اللجنة الدائمة للسكان، مجلس التخطيط، الدوحة .
- مجلس التخطيط، (٢٠٠٤م)، دراسة الهجرة الداخلية من منطقة الشمال والمناطق الأخرى إلى الدوحة وضواحيها، الدوحة .
- مجلس التخطيط ، (٢٠٠٦م)، المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد ٢٦ ، الدوحة .
- مجلس التخطيط ، (٢٠٠٦م)، مسح القوى العاملة بالعينة ، جهاز الإحصاء، الدوحة .
- مجلس التخطيط ، (٢٠٠٨م)، تقدير السكان عام ٢٠٠٨ م، جهاز الإحصاء، الدوحة .
- مجلس التخطيط ، (٢٠٠٨م)، توزيع المساحات في قطر حسب الاستخدام،

جهاز الإحصاء، بيانات غير منشورة ، الدوحة .
- محمد بن صالح الربدي، (٢٠٠٥م)، دراسات في سكان المملكة العربية السعودية، الرياض .
- محمد حسن الجابر، (١٩٧٧م)، الجغرافية البشرية لدولة قطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة .
- محمد رياض، (١٩٨٠م) ، مدن الخليج تطورها ومشكلاتها المعاصرة، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني، جامعة قطر .
- محمد علي الكبيسي وآخرون، (٢٠٠٦م) ، النمو الحضري والهجرة الداخلية، الدراسات الخلفية للسياسات السكانية في دولة قطر، اللجنة الدائمة للسكان، مجلس التخطيط، الدوحة .
- ناصر ثابت، (خريف ١٩٩٣) ، نمو المدن ومشاكل التحضر في الإمارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٣٩ .
- ن. س. جريل، (١٩٨٨م)، التحضر في دول الخليج العربية، ترجمة خالد العنقري، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت .
- نظام عبدالكريم الشافعي، (١٩٩٤م)، المدن الصناعية في الخليج العربي ودورها في إعادة توزيع السكان والنشاط الاقتصادي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر .
- نورة يوسف الكواري، (٢٠٠٢م)، توزيع السكان والهيمنة الحضرية كمحددات للتنمية في قطر، المؤتمر السنوي ٣٢ لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموغرافي، القاهرة.
- وزارة الشؤون البلدية والزراعة، (فبراير ١٩٩٢م) ، النمو العمراني بمدن دولة قطر، إدارة التخطيط العمراني .
- وزارة الطاقة والصناعة، (٢٠٠١م) ، التنمية الصناعية في قطر، إدارة التنمية الصناعية .

ثانياً – المراجع الأجنبية :

- Dickinson, R.E. (1960), City and Region, Routledge & Kegan Paul Ltd, London .
- El-Arifi, Salih A. (1986), The Nature of Urbanization in the Gulf Countries, Geo. Journal, vol. 13, Part 3 .
- Johnson, J.H. (1984), Urbanization, Aspects of Geography, Macmillan Education, Hong Kong .
- Jefferson, M. (April, 1939), " The Law of the Primate City ", Geographical Review., vol. 29, No. 2 .
- Northam, R.M. (1979), Urban Geography, John Wiley & Sons, New York .